

# مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٢٩**

الاثنين ٥ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد بيلنغهام | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركن |
| | أذربيجان | السيد مهدييف |
| | ألمانيا | السيد فيتيغ |
| | باكستان | السيد ترار |
| | البرتغال | السيد مورايس كابرال |
| | توغو | السيد مينان |
| | جنوب أفريقيا | السيد ماشاباني |
| | الصين | السيد وانغ مين |
| | غواتيمالا | السيد روسينتال |
| | فرنسا | السيد بريانس |
| | كولومبيا | السيد أوسوريو |
| | المغرب | السيد لوليشكي |
| | الهند | السيد هارديب سنغ بوري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد ديلورنتس |

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

التقرير الخاص للأمين العام عن الصومال (S/2012/74)








12-25032 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي أول جلسة للمجلس لشهر آذار/مارس ٢٠١٢، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد كودجو مينان، الممثل الدائم لتوغو، لاضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٢. وأنا متأكد من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفير مينان ووفد بلده على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

### التقرير الخاص للأمين العام عن الصومال (S/2012/74)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، إندونيسيا، أوغندا، إيطاليا، البرازيل، تركيا، الدانمرك، السويد، الصومال، فنلندا، كازاخستان، كينيا، لكسمبرغ، مصر، النرويج، اليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وباسم المجلس، أرحب بالسيد ماهيغا الذي يشترك في جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من مقديشو.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/74 التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن الصومال.

وأرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، لهذه الجلسة وأعطيه الكلمة.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على مستجدات الحالة في الصومال. وأشكر معالي السيد هنري بيلنغهام، وكيل الوزارة البرلماني في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، على ترؤس هذه الجلسة أثناء رئاسة بلده للمجلس. وأشيد بقيادة المملكة المتحدة وبالجهود التي تبذلها من أجل توفير الدعم الدولي المتواصل للصومال عقب مؤتمر لندن.

إن هذه البرهة حرجة بالنسبة إلى الصومال. فمنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس (انظر S/PV.6494)، ثمة تطورات رئيسية ثلاثة وفّرت قوة دفع هامة لعملية السلام في الصومال: أولاً، المؤتمر الصومالي الاستشاري الدستوري الوطني الثاني الذي انعقد في غاروي الشهر الماضي؛ وثانياً، اتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الموسعة والمزودة بالموارد الكافية؛ وثالثاً، عقد مؤتمر لندن قبل مجرد ١١ يوماً.

هذه التطورات التي توالت بسرعة في غضون أقل من شهر، توفر فرصة نادرة للشعب الصومالي والمجتمع الدولي من أجل الإسراع في النهوض بعملية السلام، وإن بتفاؤل حذر، والعودة التامة بالصومال إلى الساحة الدولية. وتنص

مبادئ غاروي على خطوات واضحة لإنجاز العملية الانتقالية بحلول آب/أغسطس من هذا العام، والشروع في إقامة نظام سياسي جديد. وأرحب ترحيبا خاصا بإدراج شرط أن تشغل النساء، كحد أدنى، نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد في اللجنة الانتخابية المستقلة، والجمعية التأسيسية، والبرلمان الاتحادي الجديد.

وقرار مجلس الأمن بالموافقة على توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يأتي عقب مكاسب كبيرة حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وشركاؤها في الجهد العسكري المبذول ضد حركة الشباب. وسوف يكون هذا الدعم الجديد حاسماً في تمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية من بسط سلطتها على أنحاء واسعة من جنوب الصومال ووسطه، والتقليل كثيرا من القدرة العسكرية للمتمردين في جميع أنحاء البلد. والمكاسب العسكرية بحاجة إلى أن تتعزز من خلال التقدم المستمر لقادة الصومال السياسيين في تنفيذ خارطة الطريق من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية، وهو الأمر الأساسي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

ولقد كرر مؤتمر لندن التزام المجتمع الدولي بتوفير دعم قوي لإنشاء المؤسسات الجديدة التي ستؤدي إلى إنهاء المرحلة الانتقالية، وتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي بغية أن يتاح لها الحفاظ على العملية السياسية، وتوفير الدعم الدولي المستمر للانتعاش والتنمية. وعزز مؤتمر لندن أيضا العزم الجماعي على حماية حقوق الإنسان، وزيادة المساعدات الإنسانية.

إن مؤتمر لندن انعقد عندما كانت الأزمة الإنسانية في الصومال خفيفة الوطأة. فقد أدى تواصل المستويات العالية من المساعدات الإنسانية والمحصول الاستثنائي إلى تحسن الحالة. غير أن هذا التقدم هش للغاية والأرجح أن يتراجع في الأشهر المقبلة فيما نقترب من الموسم الأعجف قبل فترة الحصاد المقبل والأكثر أهمية في آب/أغسطس. إن الصومال لم يخرج من دائرة الخطر.

لقد عقدت في لندن مجموعة واسعة من الاجتماعات، بما في ذلك مع الرئيس الشيخ شريف الشيخ أحمد، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والزعماء الإقليميين. وقام الذين تشاورت معهم بتوجيه الشكر إلى الأمم المتحدة، وحثوا على مواصلة تقديم المساعدات، ورحبوا بقرار المجلس القاضي بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي. وتلقيت تأكيدات مفادها أنه سيتم نشر قوات الحراسة، وفقا لما أذن به مجلس الأمن. ولكنني بطبيعة الحال أتطلع إلى اليوم الذي تقوم فيه قوات الصومال نفسها بضمان الأمن، وإلى عدم وجود حاجة إلى تلك القوة. وناقشت أيضا مع السيد كوجي سيكيميزو، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، التحدي المتمثل في القرصنة الصومالية. واتفقنا ليس على الحاجة فحسب إلى الأمن والردع والملاحقات القضائية، ولكن أيضا، وبنفس القدر من الأهمية، إلى توفير التعليم وفرص العمل.

وفي أعقاب الإعلان الذي أدليت به أثناء زيارتي إلى مقديشو في كانون الأول/ديسمبر، يسرني أن أفيد بأن ممثلي الخاص قد انتقل إلى العاصمة. ويركّز الانتشار الأولي على الأعمال الأساسية لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، الذي يشمل توفير المساعي الحميدة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية والأطراف الصومالية السياسية والأمنية الرئيسية في مقديشو، بما في ذلك اللجنة الأمنية المشتركة؛ وتقديم الدعم لعملية خارطة الطريق؛ والتنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والفريق القطري للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مقديشو؛ وتوفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب وتحليل المسائل السياسية؛ وتوعية الفئات المستهدفة الرئيسية حيال الأولويات

الأساسية للبعثة والمهام المنوطة بها. وسيتم نشر موظفين إضافيين عندما تصبح مرافق الإيواء والمرافق اللوجستية الأخرى متاحة. وهدفنا نقل المزيد من الموظفين من نيروبي إلى الصومال في الأسابيع المقبلة.

ومن المهم الحفاظ على هذا الزخم. وأشكر تركيا على موافقتها استضافة مؤتمر اسطنبول الثاني، الذي أتطلع إلى حضوره وأشجع الآخرين على المشاركة فيه على أعلى مستوى. وإذا أراد هذا المجلس أن يبقي على التزام الصوماليين وإخضاعهم للمساءلة، فيجب أن يظهر مشاركته ودعمه المتواصلين تجاه العمليات السياسية والأمنية وعمليات الإنعاش.

وأطلب إلى مجلس الأمن أن يشجع جميع المشاركين في مؤتمر لندن والمجتمع الدولي بأسره على دعم تنفيذ بيان لندن. وبالنسبة إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على وجه الخصوص، سيتطلب ذلك موارد بشرية ومالية فورية لإنشاء العمليات والهياكل من أجل إنهاء الفترة الانتقالية بطريقة مرضية في إطار زمني ضيق. وسيتوسع ممثلي الخاص في الكلام عن هذه التطورات وغيرها، فضلا عن خطط الفترة الانتقالية المتبقية.

وكما شددت في مؤتمر لندن، وبوجه خاص للزعماء الصوماليين، ثمة نافذة جديدة قد فتحت لتحقيق السلام والاستقرار. ولكنها نافذة ضيقة. ويجب أن يعمل جميع أصحاب المصلحة بروح من الإلحاح ووحدة الهدف. فنحن لا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماهيغا.

**السيد ماهيغا** (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي، على إعطائي هذه الفرصة كي أطلع المجلس على الحالة في الصومال. وأرحب بحضور السيد بيلنغهام، الذي يترأس الجلسة المنعقدة اليوم، فضلا عن حضور الأمين العام، السيد بان كي - مون.

خلال المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي الأول، تم اعتماد مبادئ بشأن إصلاح البرلمان، والانتخابات، والجمعية التأسيسية، واللجنة الانتخابية المستقلة، والبرلمان الجديد، وتسلسل الأطر الزمنية لإنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢. أمّا مؤتمر غاروي الثاني فقد ناقش تفعيل مبادئ غاروي. وتم اعتماد ضمانات وإجراءات الرقابة مع الضوابط والموازين في تحديد العضوية. والمداولات التي جرت في مؤتمر غاروي الثاني نظرت أيضا في الأحكام الدستورية الرئيسية المتعلقة بالفيدرالية ونظام الحكم والمسائل الدستورية الهامة الأخرى مثل سياسة الأراضي، والمواطنة، والشريعة، وهو ما يتعين إدراجه في مشروع الدستور.

وتتمثل التحديات التي تواجهنا في تنفيذ عملية غاروي ضمن إطار زمني ضيق جداً. فصياغة الدستور يجب أن تكتمل بحلول نهاية هذا الشهر. وعملية اختيار الجمعية التأسيسية المؤلفة من ١ ٠٠٠ عضو ينتمون إلى أكثر من ثماني دوائر انتخابية على أساس المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء، يجب أن تتم في ثمانية أسابيع من أجل الاعتماد المؤقت للدستور بنهاية نيسان/أبريل. وهذا عمل ضخم في مجال التوعية السياسية والتنظيم اللوجستي.

إن عدم تعزيز الرقابة على المناطق المستعادة من شأنه أن يوجد فراغاً ويسمح لأمراء الحرب باستغلال عدم الاستقرار لصالحهم. ويجب أن يدرك السكان المحليون أن رحيل الشباب ستعقبه عوائد للسلام. ولهذه الغاية، أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية في كانون الثاني/يناير عن سياسة وطنية للمصالحة وتحقيق الاستقرار في المناطق

المحررة حديثاً من جنوب وسط الصومال. ونحن نرمي إلى اتباع نهج متعدد الأوجه، يشمل التواصل مع الأطراف الفاعلة المحلية وإقناعها بأن الطريق المجدي الوحيد للمضي قدماً يتمثل في العمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، والمشاركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والفريق القطري للأمم المتحدة في تحديد وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر تحقق عوائد فورية للسكان المحليين.

كما أن الجمود السياسي داخل البرلمان الاتحادي الانتقالي يشكل تحدياً آخر. والجهود المستمرة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحل الأزمة لم تحقق نتائج بعد. وقد رفضت مجموعة البرلمانيين المنشقة عملية غارووي، وطرحت اقتراحاً بتقديم موعد الانتخابات الرئاسية من تموز/يوليه إلى ٣٠ نيسان/أبريل من هذا العام. وأعلن الرئيس ومجلس الوزراء ولجنة الأمن الوطني أن هذه العملية غير قانونية.

ويقلقني أن هذا التصويت البرلماني والجمود داخل البرلمان يمكن أن يؤديا إلى إهدار المكاسب التي حققها أصحاب الشأن الصوماليون وشركاؤهم بصعوبة بالغة. فقد شل البرلمان عملية السلام. وما زلت أعمل بنشاط على إشراك قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية وفصيلي البرلمان في إيجاد مخرج من الطريق المسدود واستعادة وحدة البرلمان وقدرته على العمل. ولا بد لنا من الحفاظ على مؤسسة البرلمان، لدورها المركزي في عملية السلام والمسائل الأخرى المتصلة بالحوكمة، ولكن ينبغي لنا ألا نسمح لتلك المجموعة بتعطيل العملية بهدف إنهاء الفترة الانتقالية.

وما زال المتمردون يستفيدون من التراع الذي طال أمده وعصف بالصومال طوال عقد مضى. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحدد العناصر الداخلية والخارجية المتمردة، من الدولة ومن غير الدولة، وأن يتخذ تدابير حاسمة لوضع حد لأنشطتها المعطِّلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون القيادة السياسية الصومالية، وبالتعاون الوثيق مع المنطقة وفرادى الدول الأعضاء وبقية المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد لتنفيذ الآليات المناسبة لحماية تنفيذ خريطة الطريق إذا ما تعاظم نفوذ هذه العناصر المتمردة داخل مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك البرلمان. وهذا يتطلب جهداً جماعياً من المجتمع الدولي.

لقد لفت مؤتمر لندن الانتباه إلى الأزمة السياسية الصومالية بشكل لم تشهد له مثيلاً في تاريخها الممتد إلى ٢١ عاماً. وأعاد التأكيد على مركزية الملكية الصومالية لعملية السلام والحاجة إلى دعم دولي منسق ومكثف.

وحظي مؤتمر لندن بدعم كبير من خلال قرار هذا المجلس بزيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من ٠٠٠ ١٢ إلى ٧٣١ ١٧ فرداً كحد أقصى. والرسالة الموجهة إلى العالم هي رسالة التزام بالسلام والأمن واستقرار الصومال عن طريق الحد من التهديد الذي تمثله حركة الشباب، التي أعلنت نفسها مؤخراً جزءاً لا يتجزأ من تنظيم القاعدة. وبالنسبة للصوماليين، كان مؤتمر لندن بمثابة تشجيع كبير. وجلب القرار الأمل، حيث أنه أقر أيضاً بالحاجة إلى زيادة فعالية قدرات القوات الأمنية الصومالية وتطويرها.

ويسعدني أن أنوه إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تمضي قدما في تعزيز تنفيذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) على نحو فعال. ومن المقرر أن يعقد اجتماع للجنة التنسيق المشتركة، التي يترأسها مفوض الاتحاد الأفريقي المعني بالسلام والأمن وتضم في عضويتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقائد القوة، لإسداء المشورة بشأن تنفيذ مفهوم عمليات البعثة. والأمم المتحدة تدعم الاتحاد الأفريقي والبعثة في هذا المسعى بفعالية.

من جهة أخرى، وعشية الذكرى السنوية الخامسة لوجود بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو، التي تحل غداً،

حررت البعثة قاعدة مصلح الإرهابية وحصن حركة الشباب، التي تقع على مشارف مقديشو. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بالتعاون مع القوات الإثيوبية في الأسبوع الماضي من تحرير بلدة بيدوة الاستراتيجية في وسط الصومال. وفي الجنوب، تقوم قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بالاشتراك مع القوات المسلحة الكينية بهجوم بري مطرد، تدعمهما أصول جوية وبحرية كينية.

إن أهمية مؤتمر لندن تكمن في شمولية جدول أعماله والبلاغ الذي صدر عنه. وقد نظر المؤتمر في كل الجوانب ذات الصلة بالأزمة الصومالية، بما في ذلك المسائل الإنسانية والقرصنة والإرهاب والاستقرار والتعافي، إلى جانب السبيل إلى الأمام في التعاون الدولي لدعم عملية السلام الصومالية.

ولم يعد هناك وجود لظروف المجاعة الشديدة المبلغ عنها في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. فقد استطاعت المنظمات الإنسانية زيادة وصول السكان إلى الغذاء وتوفير الرعاية الصحية واحتواء تفشي الأمراض ومساعدة مئات الآلاف من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. والنهج الجديدة للمساعدة الإنسانية، مثل تطوير مزيد من الخطط القائمة على أساس نقدي، أنقذت الآلاف من الأرواح. وبالرغم من الظروف الشديدة الصعوبة، تواصل المنظمات الإنسانية تقديم المساعدة في جميع أنحاء الصومال.

إلا أن المعدلات المرتفعة للوفيات بين الأطفال وتفشي الأمراض وسوء التغذية ما زالت مستمرة بشكل غير مقبول. وهناك أكثر من ٠٠٠ ٣٢٠ طفل في الصومال يعانون من نقص حاد في التغذية. والكثير من المناطق التي انتشلت من المجاعة ما زالت عرضة للانزلاق فيها مرة أخرى. وفي قرية يسكنها ٠٠٠ ٥ شخص في تلك المناطق، يموت شخص كل يوم، وهذا الضحية من الأطفال عادة. وعليه، فإن هناك حوالي ٢,٣٤ مليون شخص في الصومال ما زالوا يصنفون على أنهم يعيشون في ظروف طوارئ إنسانية، وأن حالتهم تتطلب تقديم المساعدة إنقاذاً لحياتهم طوال العام.

ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المساعدة الإنسانية في الصومال ما زالت تقدم في سياق النزاع. فالنزاع في الصومال يؤثر بشكل غير متناسب على السكان المدنيين من خلال النزوح وعرقلة وصول المساعدة، إلى جانب الأثر المباشر للقتال الدائر هناك.

لقد مكنني انتقالي من نيروبي من التفاعل بيسر أكثر مع قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمحاورين الصوماليين الرئيسيين الآخرين. ومن المهم بالنسبة للمجتمع الدولي أن يتواصل دون إبطاء مع مقديشو، خاصة ونحن نستهدف التعجيل بتنفيذ خريطة الطريق. وأرجو أن يشجع وجودي في البلد منظمات دولية وبعثات دبلوماسية أخرى على أن تحذو حذوي.

إننا لا نملك رفاهية الوقت الكافي. فنحن نواجه موقفاً يتطلب عملاً عاجلاً. فالحكومة الاتحادية الانتقالية ما زالت هي المحاور الصومالي الرئيسي للمجتمع الدولي. وبناء قدرتها أساسي لتحويل البلد إلى دولة قادرة على القيام بوظائفها. والصومال اليوم لديه أكبر فرصة لإنهاء النزاع القائم منذ عقدين وإحلال السلام والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء البلد. ولكن الاستفادة من ذلك الزخم وإنهاء المرحلة الانتقالية في وقتها يتطلبان المزيد من الجهود والدعم من جميع الجهات الدولية الفاعلة في الأشهر المقبلة. يجب أن نضمن أننا جميعاً متكاتفون في ذلك الصدد.

إنني أعكف على وضع خطة سوف تشمل تقديم الدعم لإنشاء جمعية تأسيسية مكونة من ٠٠٠ ١ شخص، وبرلمان ذي مجلسين، فضلا عن التواصل مع المجتمع المدني الصومالي وصوماليي الشتات من أجل تنفيذ مؤتمر غاروي

الثاني. وأعتزم كفالة تطبيق خطة تحقيق الاستقرار والإنعاش في مقديشو جنبا إلى جنب مع الأنشطة السريعة التنفيذ والعائد، المعروفة بـ ''الثمار الدانية''، وذلك في كل من مقديشو والمناطق المستعادة حديثا. ولكي يتسنى القيام بكل ذلك، نحن بحاجة إلى دعم سياسي ومالي قوي من المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ماهيغا على إحاطته الإعلامية الممتازة. بعد التشاور بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عنهم.

''يعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بانعقاد مؤتمر لندن الدولي بشأن الصومال في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، وعن دعمه الكامل للبيان الصادر عن المؤتمر. فقد برهن المؤتمر على أن المجتمع الدولي تتوافر لديه الإرادة السياسية والعزم اللازمان لدعم الشعب الصومالي في مسيرته نحو بناء السلام وبسط الاستقرار في الصومال.

''ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للتقدم المحرز في مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي أكد الدعم الدولي والتقدم المحرز في العملية السياسية والأمن وتزايد الاستقرار والتنمية الاقتصادية والعمل على التصدي للإرهاب والقرصنة واحتجاز الرهائن. وشدد المجلس على ضرورة مواصلة السعي، انطلاقا من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في لندن، إلى وضع استراتيجية شاملة لإرساء السلام والاستقرار في الصومال من خلال الجهود التعاونية لجميع الجهات المعنية. ويرحب مجلس الأمن أيضا بالاجتماع الذي سبق مؤتمر لندن، المعقود بشأن الحالة الإنسانية التي لا يزال الصومال يشهدها منذ مدة طال أمدها.

''ويرحب مجلس الأمن كذلك بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في لندن بشأن انتهاء ولاية المؤسسات الاتحادية الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢، وعدم تمديد الفترة الانتقالية لمدة أخرى. ويرحب المجلس بالالتزامات الصادرة بشأن العمل على إرساء حكومة أكثر تمثيلا في الصومال، تمشيا مع الميثاق الاتحادي الانتقالي، واتفاق جيبوتي، واتفاق كمبالا، وخريطة طريق إنهاء المرحلة الانتقالية، ومبادئ غاروَوي. ويؤكد مجلس الأمن من جديد احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

''ويعرب مجلس الأمن مجددا عن دعمه الكامل للعمل الذي يؤديه أغسطين ب. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، فيما يتصل بتيسير سبل التقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار في الصومال، وكذلك العمل الذي ينهض به كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي. ويرحب المجلس بنقل المكتب إلى مقديشو ويشجع الأمم المتحدة على نقله إلى الصومال، بشكل كامل أكثر دواما، حينما تسمح الظروف بذلك.

''ويشيد مجلس الأمن بالمساهمة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية من أجل نشر مناخ أكثر سلاما واستقرارا في الصومال، ويعرب عن امتنانه للبلدان المساهمة بقوات لالتزامها بتوفير قوات للبعثة، وعن تقديره للتضحيات الكبيرة التي تقدمها قوات البعثة والقوات الصومالية، على حد سواء. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي أُذِن بموجبه بتوسيع البعثة، وزيادة مستوى ونطاق مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التي توفرها الأمم المتحدة من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ

بالتمويل الموجّه للبعثة وتعزيز استدامة هذا التمويل ومرونته، كما فُرض بموجبه حظر دولي على الفحم الصومالي. ويرحب المجلس بالدعم المالي القيم الذي يقدمه شركاء الاتحاد الأفريقي للبعثة بطرق من بينها برامج الدعم الثنائي التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية ومرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي. ويؤكد مجلس الأمن ضرورة مواصلة دعم البعثة، ويدعو إلى زيادة الدعم من جانب الشركاء الحاليين والجدد بهدف توفير المعدات وتزويد البعثة بالتمويل اللازم لمرتبات القوات وتوفير تمويل غير مشروط من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الخاص بالبعثة.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ويرحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة في الحد من الخسائر في صفوف المدنيين خلال عملياتها، ويحث البعثة على مواصلة بذل جهود معزّزة في هذا الصدد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الحوكمة الفعالة في الصومال وأهمية تقديم الخدمات الأساسية للشعب الصومالي في أنحاء الصومال كافة. ويؤكد مجلس الأمن ضرورة بذل مزيد من الجهود لمكافحة الفساد والعمل على تحقيق الشفافية في الصومال، ويرحب بالمبادرات المتخذة لزيادة الشفافية والمساءلة في تحصيل الإيرادات العامة الصومالية واستخدامها على نحو فعّال.

”ويؤكد مجلس الأمن أن تطوير قوات الأمن والمؤسسات الأمنية الصومالية أمر حيوي بالنسبة لكفالة أمن واستقرار الصومال على الأجل الطويل، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يقوم، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والبعثة، بزيادة الدعم المقدم لقطاعي الأمن والعدالة في الصومال. ويعرب المجلس عن دعمه الكامل لتدريب قوات الأمن الصومالية من خلال برامج الدعم الثنائي التابعة للدول الأعضاء وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال.

”ويدعم مجلس الأمن الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الخطط القائمة لتحقيق الاستقرار في الصومال بحيث تشمل قطاعات جديدة، ويرحب بزيادة الدعم الدولي المقدم على صعيد تحقيق الاستقرار بطرق منها إنشاء صندوق جديد لتحقيق الاستقرار، ويشجع على بذل مزيد من الجهود للتعامل مع مسألة تعمير الصومال وتحقيق التنمية الاقتصادية بها على الأجل الطويل.

”ويدرك المجلس أنه على الرغم من أن حالة المجاعة قد تكون انتهت في الصومال، فإنه لا يزال هناك قدر كبير من الاحتياجات الإنسانية المستمرة. ويشدد المجلس على أن الصومال به عدد ضخم من المشردين داخليا، الذين هم بحاجة ماسة إلى الدعم، ومن الأشخاص الذين تلزمهم الإغاثة بصورة عاجلة. ويؤكد المجلس ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي للشعب الصومالي مساعدات إنسانية مستمرة تقدم في حينها وتُنسَّق جيدا، وأن يساعده على بناء قدرته على مقاومة الصدمات في المستقبل، ويشدد على أهمية التقيد بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية، واحترام تلك المبادئ. ويطالب مجلس الأمن جميع الأطراف بأن تكفل إفساح المجال كاملا ودونما عائق لإيصال المعونة الإنسانية في وقتها إلى الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة في جميع أنحاء الصومال،

بما يتماشى مع أحكام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان ذات الصلة.

”ويرحب مجلس الأمن بالانخفاض الكبير الذي طرأ، بفضل التدابير المضادة الفعالة المتخذة، على عدد الهجمات التي تتم بنجاح في سياق القرصنة، وإن كان يشير مع القلق إلى زيادة حالات الشروع في تلك الهجمات. ولا يزال القلق البالغ يساور مجلس الأمن إزاء استمرار الخطر الذي تمثله القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك مسألة احتجاز الرهائن وتزايد استخدام العنف ضدهم واتساع نطاق التهديد الذي تشكله القرصنة ليشمل غرب المحيط الهندي والمناطق البحرية المتاخمة. ويدرك مجلس الأمن أن استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال يساهم في مشكلة القرصنة والسطو المسلح في البحر، ويؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير شاملة لقمع أعمال القرصنة واحتجاز الرهائن ومعالجة أسبابها الجذرية. ويرحب المجلس بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن بخصوص بذل جهود جديدة من أجل قمع أعمال القرصنة، من بينها جهود من جانب الجهات المانحة الثنائية والمنظمات الإقليمية تهدف إلى تعزيز قدرة الصومال والدول المعنية في المنطقة على محاكمة المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلّح قبالة سواحل الصومال، وسجن القراصنة المدانين.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر بالقلق البالغ إزاء الخطر الذي يتعرض له الصومال والمجتمع الدولي من جراء الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة الصومالية، ولا سيما حركة الشباب، ويرحب بما تم التعهد به في مؤتمر لندن من التزام بتجديد العمل على الصعيد الدولي من أجل التصدي لهذا التهديد، مع كفالة الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويشدد المجلس أيضا على أهمية معالجة الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب.

”ويرحب مجلس الأمن بعزم حكومة تركيا عقد مؤتمر بشأن الصومال في اسطنبول.

”وسوف يبقي أعضاء مجلس الأمن الحالة في الصومال قيد الاستعراض الدقيق“.

سيصدر هذا البيان باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/4.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد مشابان** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، وإلى وفدكم، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونرحب بمعالي وزيركم، ويسعدنا سعادة خاصة أن ترأسوا هذه المناقشة المهمة. إن حضوركم هنا خير دليل على التزام بلدكم بحل الصراع الصومالي. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي خلال فترة رئاستكم. كما أود أن أهنئ وفد توغو على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

ونشكر أيضا الأمين العام على مشاركته ونرحب بتعليقاته. كما نود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد أوغستين ماهيغا، على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الدؤوب.

إن مناقشة اليوم تشكل إعادة تأكيد من جانب المجتمع الدولي بشكل عام، والأمم المتحدة بشكل خاص، بأن شعبي أفريقيا والصومال ليسا وحيدين في سعيهما لحل آفة الصراعات التي دمرت القارة، وبلدهما لسنوات عديدة حتى الآن.

منـذ بدايـة العـام، دمـج المجتمـع الـدولي عملـه علـى الصعيدين الوطني والإقليمي بغية حل النزاع الصومالي. وفي شهر كانون الثاني/يناير، من هذا العام، عقد مجلس الأمن برئاسة جنوب أفريقيا مناقشة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي بشأن مفهوم استراتيجيتهما المنقح فيما يخص بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن جنوب أفريقيا تؤيد تماما المشاركة والتعاون الاستراتيجيين، بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن.

وشكلت جلسة مجلس الأمن التي عقدها في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6702) مع أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي دليلا عمليا على المشاركة الاستراتيجية التي دعا إليها القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢). واجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال من ٥ إلى ٦ شباط/فبراير، وعقد مؤتمر لندن الدولي بشأن الصومال يوم ٢٣ شباط/فبراير.

ويحدونا الأمل في أن يكون مؤتمر لندن قد أعطى زخما متجددا لما يسعى الشعب الصومالي والحكومة الاتحادية الانتقالية، مدعومة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، جاهدين لتحقيقه. وترحب جنوب أفريقيا بذلك الاجتماع، الذي أكد على الطبيعة المترابطة للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية، فضلا عن مسألة القرصنة، التي ترتبط ارتباطا مباشرا بانعدام الاستقرار في البر.

شكل اتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، عشية انعقاد مؤتمر لندن، الذي عزز فيه المجلس بشكل كبير حزمة الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إنجازا مهما. ورحبنا على وجه الخصوص بالإذن بزيادة مستوى القوات إلى ١٧ ٧٣١، كما طلب ذلك الاتحاد الأفريقي. وقد اتخذ القرار في وقت حرج، ونأمل في أن يقطع شوطا طويلا في مجال تعزيز المكاسب العسكرية التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى الآن.

رحب الاتحاد الأفريقي بالقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بوصفه معلما هاما، وشهادة أخرى على التزام الأمم المتحدة بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي والقيادة الصومالية على توطيد التقدم المهم المحرز، في اتجاه الانتهاء من العملية الانتقالية في الصومال.

كما نشيد أيضا بالإسهام والتضحيات المهمة للبلدان المساهمة بقوات، التي تعمل في ظل ظروف صعبة في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبينما نرحب بتلك التطورات الهامة، فإننا نكرر أيضا وجهة نظرنا التي لطالما عبرنا عنها، والمتمثلة في ضرورة أن تهدف الاستراتيجية العسكرية الخاصة بالصومال لدعم هدف سياسي استراتيجي أوسع.

لا ينبغي النظر إلى الاستثمار في العمل العسكري كغاية، بل كوسيلة لتهيئة بيئة مواتية للمشاركة السياسية في الحوار. وفي ذلك الصدد، يجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية مواصلة المهمة الأساسية للتوعية والمصالحة في الصومال. وينبغي أن يشمل ذلك إقناع العناصر العسكرية التي لديها استعداد لإلقاء أسلحتها، بالانضمام إلى عملية السلام وإعادة إدماجها في المجتمع المحلي، بما في ذلك من خلال وضع برنامج للمنشقين.

إن إقرار اتفاق كمبالا في حزيران/يونيه ٢٠١١، وخارطة الطريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فضلا عن نتائج مؤتمري غاروي الأول والثاني، كلها مؤشرات قوية على إصرار الشعب الصومالي على بلوغ السلام بين بعضه البعض. وستسهم المبادئ المتفق عليها خلال مؤتمر غاروي الثاني بشأن الاتحاد ونظام الحكم وإنهاء الفترة الانتقالية،

إسهاما كبيرا في الانتهاء من إعداد مشروع دستور بحلول ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ونحن نرحب بذلك التطور الهام، مع اقتراب انتهاء الفترة الانتقالية بسرعة. ونود تشجيع المؤسسات الاتحادية الانتقالية على استخدام الفرصة المتاحة القائمة لتحقيق نتائج قابلة للقياس في جميع المجالات ذات الأولوية التي جرى تحديدها في خارطة الطريق.

إننا ندرك أن خارطة الطريق سوف تتطلب الدعم المالي والتقني لأجل تنفيذها بالكامل. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للمؤسسات الاتحادية الانتقالية في ذلك الصدد.

ويتعين أن يؤدي بسط سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية على كامل إقليم الصومال إلى تحسين حياة المواطنين العاديين. لذلك، فإننا نؤيد توسيع استراتيجية الانتعاش والاستقرار في مقديشو وتنفيذها الكامل، بغية تعزيز السلامة والأمن والفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية لسكان مقديشو والمناطق التي حررت مؤخرا.

كما نرحب أيضا بالصندوق الجديد للإنعاش، الذي سوف يزيد من الاستقرار المحلي. وسوف يتطلب أمن واستقرار الصومال في الأجل الطويل نظاما قضائيا فعالا يتمتع بالمصداقية. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لبناء قدرات النظام القضائي الصومالي، وفق الأساس القانوني الصومالي المتفق عليه.

يتعين على دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المتعلق بتوفير تلك الخدمات وبناء المؤسسات أن يشمل أيضا الملكيتين الوطنية والمحلية لتلك العمليات. ومن ثم، فإننا نرحب بمؤتمر اسطنبول القادم.

وبينما لا تزال القرصنة قبالة ساحل الصومال تشكل تحديا حاسما، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى عدم إغفال أن حل تلك المشكلة يجب أن يتحقق في البر وليس في البحر.

ويتعين على الحل الشامل للتزاع الصومالي أن يعالج جميع الأسباب الجذرية للقرصنة، والتحديات الأخرى، بما في ذلك استغلال الموارد البحرية وإلقاء النفايات السمية.

وبالمثل، ستستمر التحديات التي لا تعد ولا تحصى في الصومال، بما في ذلك حالته الإنسانية، فضلا عن الإرهاب الذي يعاني منه قائمة، ما دام لم يتم التصدي لحالة عدم الاستقرار في البر. وإننا نرحب في ذلك الصدد، بالتركيز المستمر للمجتمع الدولي على الصومال، فضلا عن الجهود الموجهة نحو التصدي للتحديات في الصومال على نحو شامل وكلي.

من جانبنا، وفيما يخص الحالة الإنسانية، سنستمر في المساعدة على توفير أي شكل من أشكال المساعدة للشعب الصومالي، جنبا إلى جنب مع شركائنا في إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد قدمنا للتو مساعدة في مجال النقل الجوي لمساهمة إنسانية مقدمة من قبل الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لشعب الصومال. ونحن على أهبة الاستعداد للقيام بدورنا في مجال دعم كل الجهود التي يمكن أن تساعد على إحلال السلام والأمن والاستقرار الدائمين في الصومال.

وإذ نحتفل غدا بالذكرى السنوية الخامسة لوجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإننا نحيي ذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل إرساء السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي يقع في شرق أفريقيا. وقد أحرز تقدم كبير خلال السنوات الخمس الماضية، ولن يكون الصومال أبدا كما كان مرة أخرى.

**السيد أوسوريو** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على حضوره هنا، وعلى التحليل الذي عرضه علينا فيما يخص

الحالة في الصومال، والتطورات الأخيرة والاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر لندن.

كما أود أن أرحب بكم السيد بيلينغهام، الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، بوصفكم رئيس المجلس، وأهنئ بلدكم على توليكم الرئاسة لهذا الشهر. وأؤكد لكم تعاون كولومبيا الكامل، كما أود الإشادة أيضا بالعمل الرائع الذي قام به ممثل توغو وفريقه الشهر الماضي عند ترؤسهما للمجلس.

وأود الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالصومال السيد أوغستين ماهيغا، وأتمنى له كل النجاح في مهمته، التي نحن في أمس الحاجة إلى أن تكون ناجحة.

شكل مؤتمر لندن كذلك دليلا ثمينا آخر على الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بإحلال الاستقرار والتنمية في الصومال، فقد أكد من جديد على ملكية الشعب الصومالي للقرارات المتعلقة بمستقبل بلده ومسؤوليته عنها.

بينما نشعر ببعض التفاؤل بفضل التقدم الذي أحرز في مجال تنفيذ بعض المهام المنصوص عليها في خارطة الطريق، فإننا ندرك بأن الحالات السياسية والعسكرية والإنسانية الراهنة، في الصومال، رغم أنها مشجعة، فإنها لا تخلو من المخاطر. حيث أن الحالة لا تزال هشة، ونحتاج من ثم إلى توطيد التقدم الذي أحرز في العديد من المجالات، بغية وضع الأساس لإعادة إرساء السلام والاستقرار، لأجل ضمان تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

رغم أن المسؤولية الأساسية عن استعادة الاستقرار السياسي والأمني وسيادة القانون تقع على عاتق الحكومة الاتحادية الانتقالية، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لأجل تقوية مؤسسات الدولة. وفيما يتعلق بالأمن، فإن الحالة قد تحسنت. وتمارس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سيطرة أكبر على مناطق مقديشو، وقد شرعت في بسط تلك السيطرة خارج مقديشو. لذلك فعمل البعثة أساسي لإحلال الاستقرار في الصومال. وتدعم كولومبيا إدماج القوات الكينية في قيادة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومراقبتها.

ونحيط علما باتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي يمدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويأذن بزيادة عدد القوات المنشورة ليصل ما مجموعه ١٧ ٧٣١. إن تعزيز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها سيرتهن بتزويدها بالموارد الكافية، لا سيما عناصر التمكين ومضاعفات القوة. وبالتالي، لا بد من مواصلة تزويد البعثة بالمعدات والمساعدة التقنية والتمويل، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ومن المهم أيضا توفير المزيد من القدرات التقنية والمالية والتدريبية لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، لكي تتمكن من القيام بأنشطتها في البر ومياهها الساحلية والاضطلاع بدور أكبر في العمليات الحالية. ويجب تعزيز رصد وتحديد انتهاكات حظر توريد الأسلحة، وتطبيق الجزاءات المحددة الأهداف عند الاقتضاء، بغية الحد من الآثار التدميرية المحتملة لتلك العملية في السياق الصومالي. ويساورنا القلق على نحو خاص إزاء الانتهاكات الأخيرة لحظر توريد الأسلحة التي أفاد بوقوعها فريق الرصد، بما في ذلك التهريب البحري للأسلحة إلى حركة الشباب في شمال البلد، وعمليات الشركات الأمنية البحرية المسلحة التي تعمل في مرافئ الصومال ومياهه الإقليمية.

إن جهود القوى السياسية والقوات العسكرية يجب أن تكون متناغمة ومتزامنة بغية تحقيق استقرار الحالة. فالإنجازات العسكرية التي تحققت حتى الآن ستكون مستدامة على نحو أكبر إذا تمكنت الحكومة الاتحادية الانتقالية من

تعزيز إدارتها السياسية ومشروعيتها والعمل على الحفاظ على المناطق التي حررت مؤخرا عن طريق الوفاء بتطلعات الشعب الصومالي من خلال عملية شفافة وجامعة.

ونشدد على أهمية النتيجة الختامية للمؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي الثاني، الذي عقد في غاروي، باعتباره خطوة حاسمة صوب الانتهاء من الفترة الانتقالية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢ وإقامة نظام دستوري. وعلى الرغم من أننا نقدر ما أحرز من تقدم صوب تشكيل حكومة يولى زمام الأمور فيها الصوماليون، سيكون من المهم كفالة الوحدة الإقليمية للصومال خلال تلك العملية.

ونحن على اقتناع بأن إيجاد حل مستقر ودائم لمشكلة القرصنة سيكتسي أهمية بالغة لتسوية الأزمة الصومالية وتعزيز سيادة القانون في البلد. وبالتالي، فإن جميع الخيارات الممكنة ستتطلب نهجا شاملا يروم بناء القدرات الوطنية والمؤسسية لمعالجة المسائل الاقتصادية والأمنية والقانونية والمتعلقة بالسجون بصورة متزامنة. وعلى نحو خاص، فإن تطوير أنشطة مثل صيد الأسماك والأنشطة الصناعية في الموانئ يمكن أن يوجد بدائل اقتصادية قابلة للاستمرار بالنسبة للسكان، ويحد من الاعتماد على الجريمة المنظمة المرتبطة بالقرصنة. ولهذا ينبغي أن نعالج المسألة القانونية المتعلقة بالحدود البحرية في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تحقيق اتساقها مع القانون الدولي، مما سيمكن من تحديد منطقة بحرية حصرية وتعيين الحدود البحرية مع كينيا وجيبوتي واليمن.

وأخيرا، أود أن أشجع السلطات الصومالية وجميع الأطراف الفاعلة المعنية الأخرى على مواصلة مشاركتها البناءة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ خارطة الطريق، لكي يتسنى الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة فيها للانتهاء من الفترة الانتقالية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢. وفيما يتعلق بإنهاء الفترة الانتقالية، وبالنظر إلى هشاشة الحالة، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة باستجابة شاملة تجعل من تحقيق استقرار الدولة الصومالية هدفا مركزيا على الأجل الطويل.

**السيد بريانس** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها لرئاسة المجلس، مؤكدا لها كامل دعمنا، كما أشكر توغو على رئاسته خلال شهر شباط/فبراير. وأشكر الأمين العام والممثل الخاص ماهيغا على عرضيهما، وعلى ما أبدياه من التزام شخصي من أجل تحقيق استقرار الحالة في الصومال. وأؤيد البيان الذي سيدلى به لاحقا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن التطورات السياسية والأمنية التي شهدها الصومال خلال الأشهر الأخيرة بعثت الآمال في النفوس من جديد. غير أنه يجب على المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الصوماليين أن يكفلوا دوام هذه المكاسب.

على الصعيد الأمني، فإن السبيل الآن ممهد لكي تستأنف الحكومة الصومالية سيطرتها على كامل تراب البلد. واتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) يتيح للاتحاد الأفريقي موارد غير مسبوقة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، موارد لا تمكنها من تأمين العاصمة على نحو أفضل فحسب، بل أيضا من مكافحة حركة الشباب بفعالية في أراضي جنوب الصومال التي لاتزال تحت سيطرة الجماعة الإرهابية.

ولدعم هذه الجهود، ينبغي الآن للبلدان المساهمة بقوات أن تحشد على وجه السرعة وحدات القوات المأذون بها حتى تصير تشغيلية، وتعزز أوجه التقدم التي تحققت مؤخرا مثل سيطرة جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية على بايدوا. كما يجب على الاتحاد الأفريقي أن ينشيء على وجه الاستعجال الهياكل القيادية المناسبة لتحقيق التنسيق الفعال فيما بين البلدان المساهمة بقوات. وفي ذلك الصدد، نلاحظ باهتمام تنفيذ المفهوم

الاستراتيجي ومفهوم العمليات المنقح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن تعزيز قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ينبغي أن يشكل أولوية أيضا للبعثة. وسيتطلب ذلك، على وجه التحديد، التعجيل بإنشاء تسلسل قيادي لتعزيز قدرات القوات الوطنية التي سيتعين عليها في نهاية المطاف كفالة الاستقرار في الصومال.

تعتمد البعثة حاليا على الدعم المالي الحاسم للاتحاد الأوروبي، الذي يدفع كامل رواتب جنود قوة البعثة. وينظر أعضاء الاتحاد الأوروبي حاليا في القدر الذي يمكن به زيادة ذلك الدعم المالي، بالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي منخرط فعلا في المنطقة بمستويات مختلفة، والأموال التي خصصت أصلا لتمويل البعثة لن تكفي لتغطية التكاليف المترتبة عن تعزيز سقف قوام القوات المأذون به بموجب القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وبالتالي، من المهم، على النحو المنصوص عليه في القرار، أن يتعهد مساهمون جدد بالمشاركة مع الاتحاد الأوروبي في توفير هذا الدعم المالي.

على الصعيد السياسي، قطعت الأشواط التي كانت متوقعة. فقد مكننا المؤتمران المتتاليان اللذان عقدا في غاروي من توضيح معالم الهيكل المؤسسي للدولة الصومالية في المستقبل. وأحرز جميع أصحاب المصلحة الصوماليين تقدما كبيرا بشأن نقاط رئيسية في خارطة الطريق. وينبغي مواصلة هذه الجهود لاحترام ما وضع من جداول زمنية، بما في ذلك إقرار مشروع الدستور في أيار/مايو. ونتوقع من الرئيس الشيخ شريف الشيخ أحمد والحكومة الاتحادية الانتقالية وجميع أصحاب المصلحة الصوماليين أن يتقيدوا بهذا الجدول الزمني. وقد أكد المجلس مرارا وتكرارا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تمديد جديد للفترة الانتقالية.

والآن يجب إيلاء أولوية قصوى لمواجهة التحدي المتمثل في إنشاء إدارات محلية وإقليمية في المناطق المسترجعة من حركة الشباب. وسيكون لهذه الإدارات دور حاسم في منع تفكيك البلد وظهور زعماء حرب جدد، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية للسكان المدنيين. وسيتعين عليها دعم الحكومة وتأييد مبادئ غاروي وخارطة الطريق. وفي ذلك السياق، نرحب بإنشاء صندوق لدعم الاستقرار في المناطق المسترجعة، في مؤتمر لندن الذي عقد في ٢٣ شباط/فبراير. وسيكمل هذا الصندوق جهود تحقيق الاستقرار في المناطق المسترجعة بالمساهمة في انتعاشها الاقتصادي.

يكتسي الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة أهمية كبيرة لمساعدة المؤسسات الصومالية على تنفيذ خارطة الطريق. وفي هذا الصدد، فإن لنقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو أهمية حاسمة. غير أن معظم موظفي الأمم المتحدة سيظلون في نيروبي، ونحن نشجع على القيام بعملية نقل عامة إلى مقديشو حالما تسمح بذلك الظروف الأمنية.

وفي الختام، أود أن أتناول مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال. إن هذا التحدي العالمي يواجه على نطاق غير مسبوق من جانب الاتحاد الأوروبي من خلال عملية أطلنطا. وكل عام، يتم إلقاء القبض على العديد من القراصنة بواسطة السفن التابعة لعملية أطلنطا. وبالتالي، من الأهمية بمكان لدول المنطقة، ولا سيما الصومال، أن تتحمل مسؤولياتها وتتخذ التدابير اللازمة للقيام بالإجراءات القانونية لملاحقة هؤلاء القراصنة وسجنهم. ومن غير المقبول تماما أن القراصنة الذين ألقي عليهم القبض بعد جهد كبير يطلق سراحهم بدون محاكمة. وكما شدد على ذلك البيان الختامي لمؤتمر لندن، يمكن لمحاكم صومالية متخصصة أن تفي بهذه

الاحتياجات. وأؤكد كذلك على ضرورة أن تعتمد الصومال تشريعا لمكافحة القرصنة، وفقا لخريطة الطريق.

**السيد موريس كابرال** (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ المملكة المتحدة على تولي رئاسة المجلس، ونشكر مرة أخرى وفد توغو على الأداء الجيد خلال الشهر الماضي. أود أن أرحب بحضوركم هنا اليوم، سيدي الوزير، وأن أشكركم على ترؤس هذه الجلسة الهامة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على حضوره وتحليله، فضلا عن الممثل الخاص ماهيغا على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية. وأثني عليه وفريقه لعملهما وجهودهما.

ما برحنا نرى بوادر مشجعة، وتطورات هامة وإيجابية في الصومال لفترة امتدت عدة أشهر. ومع ذلك، لا تزال الحالة العامة هشة ومثيرة للقلق. لكن دور المجتمع الدولي وتصميمه على الاستمرار في دعم الشعب الصومالي واضحان. فمن الناحية السياسية، تجلى هذا الدعم في عقد مؤتمر لندن، بجمع الشركاء الرئيسيين في هذه المرحلة الحرجة بالنسبة للبلد، وذلك بهدف التوصل إلى استراتيجية شاملة لإحلال السلام والاستقرار. كما تجلى بالاشتراك المستمر من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن عزم تركيا على عقد اجتماع آخر رفيع المستوى في اسطنبول في الأشهر المقبلة، ومن ثم البناء على الزخم المُتَوَلِّد.

إن اتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، وتعزيز مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي خولها القرار، والدعم الجاري تقديمه لتطوير قوات الأمن الصومالية، وخاصة من جانب الاتحاد الأوروبي، والعمل الجاد والتضحية من البعثة والشركاء الإقليميين وقوات الأمن الصومالية، فضلا عن الالتزام بالإسهام بقوات من جانب البلدان المساهمة فعلا والجديدة منها، كلها أمور تسلط الضوء على الدعم على الصعيدين الأمني والعسكري.

في ذلك الصدد، أود أن أنوه بالجهود التي بذلتها جميع الأطراف المشاركة في العمل العسكري في الصومال للحد من الآثار السلبية للتدخل العسكري على المدنيين الصوماليين، وتشجيعها على الاستمرار في ذلك – نستمر في تشجيعهم على مواصلة القيام بذلك – ولتعزيز سلامة المدنيين الفارين من النزاع ورعايتهم الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الغذائية في البلاد.

أما فيما يتعلق بالناحية الإنسانية، فعلى الرغم من انتهاء المجاعة، ما زال الشركاء يعملون بجد على تحسين الحالة والاستمرار في تلبية الاحتياجات التي طال أمدها من الصومال. ومع ذلك، لن تكون المساعدة مفيدة إلا إذا وصلت المحتاجين في الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث جميع الأطراف على ضمان إمكانية الوصول الكامل وبدون عوائق للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

كما يعالج الشركاء الأسباب الكامنة لعدم الاستقرار. في هذا الصدد، يكتسي أهمية كبيرة نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو، والدعم الهادف إلى بناء الاستقرار على المستوى المحلي والتكثيف المتسق للإجراءات الرامية إلى التصدي للتهديدات من أعمال القرصنة والإرهاب. وتشارك البرتغال في جهود متعددة، ولا سيما من خلال الإسهام البارز في الاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، من الطبيعي أن نؤيد موقف الاتحاد الأوروبي الذي سيعرب عنه في وقت لاحق السفير ماير – هارتنغ.

ومع ذلك تتوقف مشاركتنا والجهود الإضافية التي التزمنا بها جميعا على إرادة الشعب الصومالي والتزامه، وخاصة القيادة السياسية الصومالية. وترحب البرتغال

بـــالتوافق في الآراء بـــشأن إنهـــاء الفتـــرة الانتقاليـــة في آب/أغـسطس ٢٠١٢، وفقـا لخريطـة الطريـق لإنهـاء المرحلـة الانتقاليـة، وتحـيط علمـا بالاتفـاق علـى مبـادئ غـاروّوي والالتـزام مـن جانـب الزعمـاء الـصوماليين لـضمان تـوفير الخدمات الأساسية للسكان، وتعزيز الحكم الرشيد وحماية السلام والأمن في الصومال.

ونغتنم هذه الفرصة لنحث مرة أخرى المؤسسات الاتحاديـة الانتقاليـة وكـل المـوقعين علـى مبـادئ غـاروّوي وخريطـة الطريـق علـى مـضاعفة جهودهـا. وكمـا أعلنـت البرتغال سابقا، من الهام جدا ضمان شمول الجميع وتمثيلهم في جميع مراحل العملية الحالية. ونذكّر بالدور البنّاء الذي يمكن للمرأة تأديته لتحقيق هذه الغاية، وكذلك في ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. تمثل ترجمة هذه القرارات إلى واقع خطوة أخرى لكنها هامة، يتعين على الصوماليين أنفسهم اتخاذها نحو تحقيق دولة مستقرة وقابلة للحياة. ندعوهم أيضا إلى مواصلة العمل عن كثب مع الممثل الخاص للأمين العام، السفير أوغستين ماهيغا، الذي أود مرة أخرى أن أؤكد جهوده وأثني عليها.

في الختـــام، أود أن أشـــير إلى الحاجـــة إلى ضـــمان استدامة التقدم الذي أحرز حتى الآن في الصومال. تحقيقا لهذه الغاية، وعلى الرغم من البيئة الحالية المتسمة بالقيود المالية العالمية، نـشجع الآخـرين، بخاصـة الجهـات المانحـة الجديدة، على الإسهام في هذا الجهد الجماعي، من خلال ضمان استدامة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي.

**الـــسيد تـــشوركين** (الاتحـــاد الروســـي) (تكلـــم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم، سيدي الرئيس، في قاعة مجلـس الأمـن. نحـن ممتنـون للأمـين العـام علـى تقريـره (S/2012/74)، وللممثـل الخـاص للأمـين العـام ماهيغـا علـى تقييمه للحالة في الصومال. وقبل كل شيء، نود أن نهنئ زملائنا البريطانيين على عقدهم بنجاح مؤتمر لندن بشأن الصومال. نحن نأمل أن يسهم إسهاما كبيرا في تسوية الحالة في الصومال التي دخلت مرحلة حرجة.

إن بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق الاستقرار ووضع حجر الأساس لإقامة الدولة في الصومال يتطلب بذل الجهود الحيويـة والمنـسقة مـن جانـب المجتمـع الـدولي، والإرادة السياسية، والالتزام الكامل من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية. من الأهمية بمكان في الوقت الراهن العمل في الوقت المناسب لكبح جماح حركة الشباب والإنجاز السريع للمهام اللازمة لانتهاء العملية الانتقالية.

نرحب بالنجاحات التي حققتها مؤخرا القوات الكينية والصومالية والإثيوبية في جنوب الصومال ووسطه. ومع ذلك، يستمر المتطرفون في السيطرة على غالبية جنوب البلاد، واستنادا إلى أحدث التقارير، فإنهم يعيدون تجميع صفوفهم بنشاط، ويتحالفون مع الجماعات المحلية المتقاربة التفكير ''أرض بنط''، ومع تنظيم القاعدة في الخارج. ولا تزال الأعمال الإرهابية مستمرة في مقديشو، حيث بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تُعد قوة هامة للاستقرار.

إن اتخـاذ القـرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) مـؤخرا يـوفر إمكانيـات جديـدة لتعزيـز قـدرات بعثـة الاتحـاد الأفريقـي العسكرية، مما يتيح المجال له لشن حملة أشد وأوسع نطاقا ضد حركة الشباب. ومن الأهمية بمكان أن يبدأ في تنفيذ أحكام القرار في أسرع وقت ممكن. ومن غير المقبول القيام بأي محاولات لإشراك حركة الشباب في الحوار. إنها مجموعة مدرج اسمها على لائحة جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على الصومال. وأهدافها – لا سيما منذ التحالف مع تنظيم القاعدة – واضحة بجلاء، ولا تشمل نبذ الإرهاب أو النأي عن محاولات أخرى لزعزعة استقرار الحالة في الصومال.

الصومال مُكدّس بالأسلحة، وهو أمر يثير العنف حتما. وفي ضوء هذا الواقع، فمن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى تعزيز الحظر على الأسلحة عموما وقطع القنوات التي توصل الأسلحة للمتطرفين، بما في ذلك تلك القادمة من ليبيا والمناطق المضطربة الأخرى في أفريقيا والشرق الأوسط.

يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أنه لا يمكن أن تكون القوة إلا مكملا للعملية السياسية الواسعة التي تقع على الصوماليين أنفسهم المسؤولية الكاملة عن إحراز التقدم فيها. في ضوء ذلك، يجب عليهم العمل من أجل الوحدة داخل قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية، ووضع حد لتصفية الحسابات الشخصية وتعبئة طاقاتها لتنفيذ أحكام خريطة الطريق - المضي قدما في العملية السياسية، وضمان بسط سلطة الدولة على الأراضي المستردة. يجب علينا أن نرفض أي محاولات لتقويض سيادة وسلامة أراضي الصومال.

وعلى الرغم من أن آثار الجفاف والمجاعة قد خفّت بعض الشيء، ما زالت الأزمة الإنسانية في الصومال مستمرة وما زال عدد اللاجئين في تزايد مستمر. يقدم الاتحاد الروسي مساعدات إنسانية للاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة، خاصة كينيا، ويسهم إسهام كبيرا في برامج الأمم المتحدة. نحن نؤيد التدابير التي اتخذت في ظل قيادة السيد ماهيغا لتنسيق وتوسيع وجود الأمم المتحدة في الصومال، من أجل معالجة الوضع الأمني.

التوقعات بالنسبة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال قاتمة. فوفقا لجميع التقارير، تتواصل أعمال القرصنة وتزداد تطورا أكثر من أي وقت مضى، وتستمر في زعزعة الاستقرار في المنطقة، مما يكلف المجتمع الدولي خسائر كبيرة اقتصاديا ومعنويا. ونحن نرحب بالتصميم الواضح للعيان في مؤتمر لندن من أجل التصدي لهذه الآفة، وذلك كجزء من استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة، بما في ذلك إنشاء نظام فعال للادعاء العام. ونظرا للتعقيدات الواضحة التي يتسم بها تنفيذ العدالة في الصومال، نحن نؤيد إنشاء هيكل ذي صلة يتضمن عنصرا دوليا.

وتواصل روسيا الاشتراك في العمليات الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وسنستمر في اتباع سياسة دعم شامل في الصومال، والمشاركة النشطة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتسهيل التوصل إلى تسوية للحالة الصومالية.

**السيد هارديب سينغ بوري** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة وفد المملكة المتحدة على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. كما أود أن أسجل تقديرنا لوفد توغو، وعلى وجه الخصوص السفير كودجو مينان، لقيادتهما المجلس في شهر شباط/فبراير.

وتشكل الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال، والعواقب المترتبة عنها، وخاصة مشكلة القرصنة واحتجاز الرهائن مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وعليه، فإن المناقشة المفتوحة اليوم سعي في الوقت المناسب من أجل المعالجة الشاملة للحالة في الصومال. ونقدّر الجهود التي بذلها وفد المملكة المتحدة في تنظيم هذه الجلسة، ونشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على ترؤس مداولات اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص، أوغستين ماهيغا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والقيّمتين.

ومنذ بضعة أيام، شارك أكثر من ٥٠ بلدا، بما فيها بلدي، في مؤتمر لندن بشأن الصومال. وقد أدى المؤتمر دوراً هاماً لكونه أعاد التأكيد على دعم المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار الشامل للحالة في الصومال، في حين نوه بالتقدم المحرز حتى الآن في المجالات الأمنية والسياسية والإنسانية. وذكّرنا المؤتمر أيضاً بالتحديات الصعبة التي تنتظرنا.

وقد كان العام الماضي حافلاً بالتباينات بالنسبة للصومال. فقد حققت فيه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الكينية والإثيوبية مكاسب كبيرة في مجال بسط الأمن في مقديشو ومناطق أخرى في جنوب ووسط الصومال. وشهدت الفترة الانتقالية التي تم تمديدها اعتماد خريطة طريق شاملة وضعتها المؤسسات الاتحادية الانتقالية وفقا لاتفاق كمبالا المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١١. وساعدت المشاركة الفعالة من قبل المجتمع الدولي على تجاوز المرحلة الأسوأ من الأزمة الإنسانية. ومع ذلك، لا يزال يعاني الملايين من الأزمة، ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي تنفيذه من خريطة الطريق. وعلى الرغم من الضغوط التي تواجهها حركة الشباب، فهي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في الصومال وفي المنطقة بأسرها على نطاق أوسع، بالإعلان مؤخراً عن انتمائها إلى تنظيم القاعدة.

غير أنه تتوفر في الصومال اليوم فرصة لم تكن متاحة منذ عدة سنوات. فقد تمكنت المؤسسات الاتحادية الانتقالية من ترسيخ المكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال عبر معالجة مسائل الحكم وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق المستعادة من حركة الشباب على وجه الاستعجال. ويؤدي ذلك أيضا إلى ظهور أنشطة اقتصادية منظمة وتوليد فرص العمل. ولكي يتحقق ذلك، فإن على المجتمع الدولي أن يحافظ على الجهود التي يبذلها من أجل شعب الصومال وأن يعمل على مواصلتها.

وتستحق بعثة الاتحاد الأفريقي أن نواصل دعمنا لجهودها بوصفها الدعامة الأساسية للعمليات الأمنية في الصومال. ونرحب في ذلك الصدد، باعتماد المجلس للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي ينص على عناصر تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي وزيادة قوتها، فضلاً عن توسيع الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبعثة. ويتيح القرار موارد أكثر استدامة ويمكن التنبؤ بها للبلدان المساهمة بقوات، فضلاً عن المساعدة في التنفيذ الكامل للمفهوم الاستراتيجي الجديد لبعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عنصرها البحري المحدود. ومن شأن هذا أن يساعد بعثة الاتحاد الأفريقي على تطهير الساحل الصومالي وحرمان حركة الشباب من الإيرادات التي تحصل عليها من مرافق الموانئ وتصدير الفحم.

ونأمل أن يوافق المجلس على أن يشمل سداد تكلفة المعدات المملوكة للوحدات عندما ينظر في تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في وقت لاحق من هذا العام. وقد قدمت الهند مساهمة غير مشروطة قيمتها مليونا دولار في عام ٢٠١١ لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن على استعداد لتقديم المزيد من الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي.

وينبغي أن يبني أصحاب المصلحة الصوماليون، بالتوازي مع عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي، على المكاسب التي تحققت في مجال الأمن عبر إحراز التقدم على المسار السياسي. وينبغي أن تكف المؤسسات الاتحادية الانتقالية عن الانقسامات الداخلية وأن تركز جهودها على تنفيذ اتفاق كمبالا وخريطة الطريق. وينبغي أن تعطى الأولوية لمهمة صياغة واعتماد دستور جديد وتأييده من قبل الجمعية التأسيسية في الوقت المناسب وفقا لمبادئ غاروي. ويتعين أن تقوم تلك العملية على أوسع نطاق ممكن، مع الأخذ في الاعتبار بالبنية الاجتماعية التقليدية والحالة الأمنية في الميدان.

ولا تزال القرصنة قبالة سواحل الصومال تمثل مشكلة خطيرة على الأمن البحري والتجارة. ذلك أنه يمر عبر خليج عدن جزء كبير من تجارة العالم، بما في ذلك تجارة الهند التي تقدر بحوالي ١٢٠ بليون دولار سنويا. وتؤثر القرصنة قبالة سواحل الصومال سلبا على التجارة إذ تكلفها بلايين الدولارات، جراء إعادة توجيه السفن نحو طرق أكثر

أمنا، وزيادة تكاليف التأمين والأمن. وإذ نتكلم الآن، فإن هناك العديد من البحارة، بمن فيهم ٣٣ بحارة هنديا لا يزالون رهينة للقراصنة. ولا تزال الحالة الإنسانية لهؤلاء تشكل مصدر قلق بالغ لحكومة وشعب الهند. والأكثر إثارة للقلق هو أن هجمات القراصنة لا تزال تتصاعد على الرغم من عمليات مكافحة القرصنة.

ونظرا لتزايد نطاق القرصنة وتوسيع أعمالها قبالة سواحل الصومال، فإنه يتعين على المجتمع الدولي التفكير في اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة. وينبغي أن تشمل استراتيجية كهذه تطهير الساحل الصومالي بطريقة فعالة، وإعطاء الأولوية لسن قوانين وطنية بشأن تجريم القرصنة على النحو الذي عرّفت به في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتشكيل قوات لمكافحة القرصنة بقيادة الأمم المتحدة بهدف إجراء العمليات البحرية وتنسيق عمليات مكافحة القرصنة التي تنفذها العديد من القوات البحرية.

وتواصل الهند من جانبها القيام بدوريات لمكافحة القرصنة في خليج عدن. وقد نشرت سفنها بالفعل في شرق وشمال شرق بحر العرب. ولم تول المؤسسات الاتحادية الانتقالية حتى الآن إلا نزراً قليلاً من الاهتمام لهذه المشكلة. ونتوقع من المؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تعمل على وجه السرعة على تنفيذ المعايير المتعلقة بالقرصنة، الواردة في خريطة الطريق بشأن المهام الانتقالية. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة في بناء قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ولدول المنطقة لتمكينها من اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة القرصنة.

ختاما، ينبغي أن تشكل التنمية الاقتصادية جزءا لا يتجزأ من الجهود التي نبذلها، من أجل إحلال السلام والأمن الدائمين في الصومال، وينبغي أن يوسع المجتمع الدولي نطاق مساعدته الإنمائية للصومال، حتى يتسنى للشعب الصومالي أن يجني ثمار السلام على نحو مباشر. وتواصل الهند من جانبها تقديم العون للصومال في مجال بناء القدرات عبر تنمية الموارد البشرية. وقد زدنا مؤخرا عدد المنح الدراسية المخصصة للطلاب والخبراء الصوماليين. وأسهمنا أيضا في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في الصومال. وسوف نستمر في التعاون مع السلطات الصومالية وهي تعمل على بناء مستقبل جديد.

**السيد لوليشكي** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. ويدل عقد هذه الجلسة بعد أسبوعين فقط من انعقاد مؤتمر لندن بشأن الصومال، فضلا عن حضوركم شخصياً هنا، سيدي الرئيس، على الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لتحسين الحالة في ذلك البلد العربي الأفريقي. وأود أيضاً أن أهنئ توغو على رئاستها المفيدة والناجحة للمجلس الشهر الماضي، والتي تعتز بها القارة الأفريقية.

وينوه بلدي بمشاركة الأمين العام السيد بان كي - مون وإسهامه في مسألة الصومال، الأمر الذي يدل على التزامه بتحقيق السلام والاستقرار في القارة بأسرها. ويستحق الممثل الخاص للأمين العام، السيد أوغستين ماهيغا دعمنا الكامل للعمل الممتاز الذي اضطلع به في فترة زمنية قصيرة جدا.

ويمثّل تزايد الاهتمام بالصومال وشعبه، ذلك البلد الذي شهد ما يربو عن ٢٠ عاماً من دمار الحرب الأهلية، التي تفاقمت بفعل أسوأ الحالات الإنسانية، مؤشراً قوياً على التزام المجتمع الدولي بتعزيز السلام والاستقرار في ذلك البلد.

وقد أثبت المجتمع الدولي تنامي تفاؤله ببسط السلام والاستقرار في الصومال باعتماد المجلس القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) في ٢٢ شباط/فبراير، الذي نص على زيادة عدد القوات ورفع مستوى التمويل، فضلاً عن تمديد ولاية بعثة

الأمم المتحدة في الصومال. ويدل على ذلك التفاؤل أيضاً عقد مؤتمر لندن بشأن الصومال مؤخراً، والذي يعقبه عقد المؤتمر المقرر عقده في حزيران/يونيه في اسطنبول.

نحن نرحب بعقد ونتائج مؤتمر لندن، الذي كان نقطة تحول هامة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل بث حياة جديدة في عملية السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال. ونؤيد النهج الجديد الذي اعتمد في مؤتمر لندن دعما لمعالجة شاملة ومتسقة لجميع مشاكل الصومال، سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الإنساني أو المتعلق بمكافحة الإرهاب والقرصنة، على أساس الجهود الدولية المتضافرة.

إن عملية سياسية مملوكة بالكامل للصوماليين وتشمل جميع الأطراف الصومالية التي تنبذ العنف لصالح الحوار هي الضامن الوحيد لإقامة نظام سياسي ودستوري مستدام من شأنه أن يكفل تنمية المجتمع الصومالي. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي باعتماد مبادئ غاروي بعد المؤتمر الدستوري الثاني الذي عقد في شباط/فبراير. يشكل توافق الآراء بشأن الجوانب الهامة المتعلقة بالهيكل الاتحادي للدولة، ونظام الحكم فيها وتنفيذ مبادئ مؤتمر غاروي الأول فيما يتعلق باعتماد دستور من قبل الجمعية الوطنية التأسيسية خطوة حاسمة في عملية الانتهاء من وضع الدستور.

إن الأشهر الستة المتبقية قبل نهاية الفترة الانتقالية حاسمة الأهمية لوضع أساس الدولة الصومالية القادرة على كفالة حكم فعال للمجتمع الصومالي. ولهذا من الضروري تنفيذ المهام ذات الأولوية المحددة في خريطة الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية في الصومال في إطار المواعيد النهائية المحددة. وفي هذا الصدد، نؤيد دعوة الممثل الخاص ماهيغا من أجل الوحدة والأداء الجيد للبرلمان الصومالي.

ومع إعلان أن حركة الشباب قد انضمت الآن إلى حركة القاعدة، باتت التهديدات الإرهابية التي تستهدف الصومال والمجتمع الدولي أكثر إلحاحا وتستلزم إجراءات دولية ملموسة وحاسمة ومنسقة. وينبغي أيضا أن تستهدف هذه الإجراءات ضد حركة الشباب مصادر تمويلها، ولا سيما تلك المتولدة من التجارة في الفحم. وفي هذا الصدد، وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى الجهود والتضحيات التي تقدمها القوات الصومالية والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتوطيد المكاسب الأمنية وتحرير المزيد من الأراضي التي تسيطر عليها حاليا حركة الشباب. ولكن رغم هذه الإنجازات، لا يزال يلزم التغلب على التحديات لسلطة الحكومة وسيطرتها الفعالة على إقليمها الوطني.

غير أنه، لا يمكن استدامة الإنجازات التي تحققت في المجالين العسكري والأمني بدون الحكم والإدارة الفعالين على الصعيد المحلي في المناطق التي استعيدت من حركة الشباب، وهو أمر ضروري لتحقيق النجاح في العملية السياسية الحالية والحصول على دعم السكان المحليين لتنفيذها. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان الصادر عن مؤتمر لندن في ما يتعلق بالأموال الجديدة لتحقيق الاستقرار على الصعيد المحلي ومجلس الإدارة المالية المشترك لكفالة الاستخدام الفعال للموارد لصالح تنمية المجتمع الصومالي.

ورغم أننا نرحب بأن الصومال لم يعد في حالة مجاعة، إلا أن الحالة لا تزال هشة. ونأمل أن يتيح التحسن في الحالة الأمنية تهيئة ظروف أفضل للعمليات الإنسانية، خاصة وأن حركة الشباب تواصل حظر عمل بعض المنظمات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما يؤثر تأثيرا كبيرا في القدرة على تقديم العون إلى السكان المحتاجين. وينبغي أيضا أن يبين المجتمع الدولي قدرا أكبر من التضامن مع الشعب الصومالي من حيث تقديم المساعدات الإنسانية.

أخيرا، لا تزال القرصنة قبالة سواحل الصومال تشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي بالنظر إلى تكلفتها البشرية واندلاع أعمال عنف جديدة ضد الرهائن، وآثارها المزعزعة للاستقرار بالنسبة للمجتمع الصومالي.

وفي الختام، ترحب المملكة المغربية بتجدد اهتمام المجتمع الدولي بحل الأزمة في الصومال، وترحب بالخطوات المتخذة في سبيل تحقيق الاستقرار في هذا البلد الأفريقي. نشعر بالارتياح في كل مرة نجد أفريقيا فيها في طريقها إلى حل نزاع يهز قارتنا. ونأمل أن تضاعف السلطات الصومالية جهودها من أجل الإسهام في عودة الأوضاع الطبيعية إلى الصومال في منطقة هامة استراتيجيا من أجل استقرار قارتنا.

**السيد مهدييف** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على تولي مسؤوليات رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وكذلك أن أهنئ توغو على رئاستها الناجحة جدا في شباط/فبراير. وأود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الصومال، وأن أرحب بحضور معالي هنري بيلينغهام وكيل الوزارة البرلماني في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، في هذه الجلسة المهمة. ونشكر الأمين العام بان - كي مون على بيانه، والممثل الخاص للأمين العام أوغسطين ماهيغا على إحاطته الإعلامية.

أود أن أؤكد من جديد دعمنا القوي للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في جهودها للتغلب على الصعوبات، وتحقيق المصالحة وبناء دولة آمنة ومستقرة وموحدة وديمقراطية ومزدهرة. ونحيط علما بعقد المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي الثاني الذي تيسره الأمم المتحدة في غاروي الشهر الماضي، الذي اتفق على مجموعة مبادئ من أجل استكمال مشروع الدستور، وإنهاء الفترة الانتقالية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢.

وإذ يمضي الصومال نحو نهاية الفترة الانتقالية، ينبغي اتخاذ خطوات إضافية لحماية المكاسب الأمنية والسياسية التي تحققت في السنوات القليلة الماضية، ولكفالة أن جميع الجهود تسهم في نهاية المطاف في تنفيذ خريطة الطريق. ونعتقد أن مواصلة تقديم المساعدة الدولية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال لإنهاء الفترة الانتقالية ضرورية لتحقيق الوحدة والسلام والاستقرار في الصومال.

تؤيد أذربيجان عمل الأمم المتحدة في ذلك البلد. ونشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات على دعمها القيم لشعب وحكومة الصومال. كما نشيد بإسهام منظمة التعاون الإسلامي لصالح تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال وتعبئة المساعدات لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين من الأزمة الإنسانية في البلد.

ورحبت أذربيجان، شأن غيرها من أعضاء المجلس، بمؤتمر لندن الدولي المعقود في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي بين الإرادة السياسية للمجتمع الدولي وتصميمه على دعم الصومال وشعبه. من المهم استغلال الزخم الذي ولده المؤتمر، والاستفادة من الاتفاق الذي تحقق في لندن على مواصلة إتباع استراتيجية شاملة لإحلال السلام والاستقرار في الصومال. يجب أن نواصل تناول الحالة المعقدة في البلد بحذر وحرص، وعلى أساس استراتيجية شاملة تهدف إلى معالجة المشاكل السياسية والإنسانية والاقتصادية والأمنية في البلد من خلال الجهود التعاونية.

ينبغي أن يتولى الصوماليون مسؤولية توفير أمنهم وتطوير نظامهم القضائي بغية مواجهة المخاطر التي تهدد أمنهم. ومن الضروري أن تتوافق وتيرة الإصلاحات

السياسية والأمنية والمؤسسية مع المكاسب العسكرية. وينبغي مواصلة دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية حتى تصبح جاهزة للعمل بشكل كامل في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وينبغي مواصلة تشجيع التدابير التي اتخذتها الحكومة لتطوير أنشطة التوعية في المناطق التي جرت استعادتها مؤخرا.

وترحب أذربيجان بالالتزام الذي قطع في مؤتمر لندن بتجديد العمل الدولي للتصدي للتهديد الذي تشكله الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة الصومالية. ومن المشجع أن مجموعة من التدابير، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والإجراءات التي اتخذتها القوات البحرية وسجن العديد من القراصنة المشتبه بهم أو المدانين، قد أسهمت في انخفاض عدد الهجمات الناجحة المرتبطة بالقرصنة. بيد أن اتخاذ المزيد من التدابير المضادة الفعالة وتعزيز التعاون الدولي يظلان في غاية الأهمية في ظل التهديد المستمر الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال وزيادة حوادث محاولات الهجوم. وفي ذلك الصدد، نلاحظ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن بشأن بذل جهود جديدة لقمع القرصنة.

إن السلام الدائم الذي طال انتظاره في الصومال يتطلب الانتعاش الاقتصادي للبلد، الذي يعاني من العواقب الوخيمة لاستمرار الحرب وعدم الاستقرار منذ عقدين من الزمن. والمهم توسيع نطاق الخطط الآيلة إلى تحقيق الاستقرار في الصومال كي تشمل قطاعات جديدة، وزيادة الدعم الدولي للمناطق التي تنعم بالاستقرار، بما في ذلك عن طريق إنشاء صندوق جديد لتحقيق الاستقرار، وتشجيع المزيد من الجهود الرامية إلى إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية لأمد طويل في الصومال. وترحب أذربيجان بمبادرة الحكومة التركية إلى استضافة مؤتمر في اسطنبول يعقد في نيسان/أبريل، ويركز على تحقيق التنمية الاقتصادية في الصومال.

والحالة الإنسانية في الصومال مدعاة للقلق الشديد. ونحن نؤكد على أهمية الدعم الدائم للصومال في هذا الصدد، فضلا عن الحاجة إلى مضاعفة الجهود لإيجاد حلول طويلة الأجل للأشخاص المشردين داخليا.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه كائناً ما كانت التدابير التي يجري اتخاذها والمساعدة التي تقدم لدعم الصومال، فإن الاحترام والالتزام القوي حيال سيادته، وسلامة أراضيه، واستقلاله ووحدته على الصعيد السياسي أمران حاسمان يجب أن يشكلا أولوية مطلقة وشرطا لا غنى عنه لبناء صومال آمن ومستقر ومزدهر.

**السيد ديلورينتس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي الوزير. ونتقدم إلى المملكة المتحدة بتهانينا على تولي رئاسة المجلس، ونشكر وفد توغو على قيادته للمجلس في الشهر الماضي. ونشكر الأمين العام على بيانه الذي أدلى به هذا الصباح، والممثل الخاص على إحاطته الإعلامية.

إن الصومال يواجه برهة حرجة. فالمجتمع الدولي لديه فرصة سانحة هامة لكنها محدودة. لقد دفعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية بحركة الشباب إلى خارج مقديشو ومناطق أخرى. وولاية الحكومة الاتحادية الانتقالية تصل إلى نهايتها في آب/أغسطس. وإمام الصومال الآن فرصة إقامة دولة بعد ٢٠ عاماً من عدم وجود حكومة عاملة. وفي الوقت نفسه، يخرج الصومال من أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

لقد اتخذت الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي بالفعل خطوات هامة. فاتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بالإجماع في ٢٢ شباط/فبراير، الذي تلاه مباشرة مؤتمر لندن

بشأن الصومال، يظهر أن المجتمع الدولي متحد في التزامه بمستقبل الصومال. وأود أن أشكر المملكة المتحدة على استضافة ذلك المؤتمر الهام، وأن أثني على أعضاء المجلس للدعم الاجتماعي الذي حظي به توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن مستويات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي تتزايد الآن، وقد تم إرساء احتياجاتها التمويلية. وأظهر مؤتمر غاروي الدستوري الثاني الطريق نحو الحكم الأكثر شمولاً مع وجود معايير واضحة، وتم الآن إنشاء مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مقديشو. لقد أنجزنا الكثير، ولكن هذا الوقت ليس مناسبا لفقدان الزخم. وأمامنا عدد من المهام الحاسمة قبل حلول الموعد النهائي لخارطة الطريق في آب/أغسطس. لدينا ستة شهور، ونحن بحاجة إلى استخدامها بحكمة.

أولاً، كان أهم إنجاز لمؤتمر لندن حشد الدعم الدولي العام والرفيع المستوى لمواصلة الضغط على القادة الصوماليين من أجل استكمال خارطة الطريق بحلول آب/أغسطس. وخلص المشاركون في المؤتمر، بما في ذلك الولايات المتحدة، إلى أن آب/أغسطس هو الموعد النهائي. ويجب ألاّ يكون هناك أي تمديد لولاية الحكومة الاتحادية الانتقالية بعد ٢٠ آب/أغسطس. والموقعون على خارطة الطريق يجب أن يفوا بالتزاماتهم ويكملوا العمل الصعب الماثل أمامهم بغية تحقيق الاستقرار في الصومال للعديدين من سكانه لأول مرة.

وتتمثل الخطوات الحاسمة المقبلة في إتمام صياغة الدستور الجديد وإنشاء الجمعية التأسيسية. ويتعلق الأمر الأساسي لهذا الجهد بإنشاء عملية الإعلام والتوعية بغية نيل الموافقة الشعبية على العملية الجارية. وستدعم الولايات المتحدة معاقبة المفسدين السياسيين وغيرهم من الأفراد الذين يهددون السلام والاستقرار والأمن في الصومال.

ثانياً، بغية أن تتواصل هذه العملية السياسية، علينا أن نضاعف جهودنا لوقف الإرهاب. وعلى الرغم من النجاحات العسكرية التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ما زالت حركة الشباب حركة خطيرة. فهي تواصل القضاء على حياة الأبرياء الصوماليين. ومثلما طالبت الحكومة الاتحادية الانتقالية، نرحب بقرار المجلس القاضي بزيادة الحط من قدر حركة الشباب عن طريق فرض حظر دولي على استيراد وتصدير الفحم إلى الصومال ومنه. ويستهدف هذا القرار تدفق إيرادات أساسية لحركة الشباب. ومع ذلك، إن الجزاءات لا تكون فاعلة إلاّ عندما يجري تنفذها. ونحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات فورية للامتثال للالتزام المنصوص عليه في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) المتعلق بحظر المتاجرة في الفحم الصومالي، ولا سيما من جانب أولئك الأكثر نشاطا في هذه التجارة.

ويجب أن نوقف أيضا انتقال الإرهابيين إلى الصومال ومنه، وكذلك عرقلة تدفق مواردهم المالية، وتطوير القدرة على إجراء التحقيقات والمحاكمات الجنائية، فضلا عن تشغيل مرافق الاحتجاز الآمنة. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن النهوض بالتعاون الدولي من أجل تحقيق نتائج ملموسة في تلك المجالات.

كما نطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تبني قدرات قطاع الأمن في الصومال بغية تمهيد الطريق أمام الصوماليين لتولي المسؤولية عن أمنهم. ونحث المانحين الجدد على مساعدة قوات الأمن الوطنية الصومالية عن طريق توفير التدريب، والمعدات، والمرتبات، والبنية التحتية والدعم اللوجستي. وقد التزمت الولايات المتحدة بتقديم أكثر من ١٠٦ ملايين دولار لدعم هذا الجهد، ونطلب إلى الآخرين أن يقوموا بالجزء المتعلق بهم.

ثالثاً، بغية ممارسة أقصى قدر من الضغط على حركة الشباب، يجب أن ننفذ كاملا وسريعا التوسع الوارد ذكره في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). إن التضحيات التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية تشهد على التفاني في إحلال السلام والاستقرار في الصومال. ونناشد المزيد من المساهمين بقوات أن يستجيبوا بسرعة بغية تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من أن تحظى بكامل الموظفين لديها.

كما نحث الدول الأعضاء على زيادة الدعم الطوعي لبعثة الاتحاد الأفريقي من البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما في شكل معدات وتمويل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتمارس الولايات المتحدة تقليدا طويل الأجل وقويا لدعم ذلك. والآن، يجب أن يصبح الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي جهدا دوليا حقيقيا. وسوف تكون الأصول البحرية حاسمة بالنسبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونأمل أن يجري في الأشهر المقبلة تناول مسألة توفير التمويل المستدام والموثوق به للمكوّن البحري.

وفيما نواصل تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على اقتلاع حركة الشباب وتهيئة الظروف للإدارة الفعالة والمشروعة، يجب أن نضمن أيضا أن تعود الفوائد في الوقت المناسب وبطريقة ملموسة على الصوماليين العاديين في المناطق المحررة مؤخرا وعلى تحسين الأمن، فضلا عن الحصول على الغذاء، والمياه، والرعاية الصحية، وسبل كسب العيش. ويجب التوسع في تحقيق الاستقرار في تلك المجالات بسرعة بغية تدعيم المكاسب العسكرية وإرساء الأساس لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية لأجل بعيد.

رابعاً، بينما نواصل الضغط من أجل إحراز تقدم سياسي وتقليل خطر الإرهاب، يجب أن نواصل استجابتنا الإنسانية للصومال. ويجب على جميع إطراف الصراع السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون قيود. وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء النازحين الذين يتدفقون إلى مقديشو. فهناك نقص كبير في المساكن المتوفرة، ونقص في المياه النظيفة والصرف الصحي، وتهديد خطير بانتشار الأمراض.

وما زلنا نشعر بقلق خاص إزاء محنة النساء والأطفال الصوماليين، الذين يتعرض كثيرون منهم لمستويات متزايدة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة المنقذة لحياة هؤلاء السكان والآخرين المحتاجين في الصومال والدول المجاورة له. ولقد أعلنت وزيرة الخارجية كلينتون في مؤتمر لندن أن الولايات المتحدة ستزيد مساعداتنا الإنسانية في القرن الأفريقي بمبلغ ٦٤ مليون دولار، ليصل إجمالي المساعدات الطارئة التي نقدمها إلى المنطقة منذ عام ٢٠١١ إلى أكثر من ٩٣٤ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ أكثر من ٢١١ مليون دولار للبرامج المنقذة للحياة في الصومال. ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تدعم بقوة النداء الموحد من الأمم المتحدة بتقديم ١,٥ بليون دولار من أجل الصومال، وهو المبلغ الذي وصل حاليا إلى مجرد ١٦٥ مليون دولار، أو ١١ في المائة.

واسمحوا لي أن أكرر دعمنا القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتزامنا المتواصل بالعمل مع المجتمع الدولي سعياً لإيجاد حلول للتحديات التي يواجهها الشعب الصومالي، الذي يعاني منذ مدة طويلة جداً. وفي فترة الشهور الستة المقبلة، لدينا فرصة فريدة من نوعها، ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للاستفادة منها.

**السيد وانغ مين** (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على أخذ المبادرة بعقد هذه المناقشة

المفتوحة حول الحالة في الصومال. وأود أيضا أن أرحب بالسيد هنري بيلنغهام، وكيل الوزارة البرلماني في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، رئيساً لجلسة اليوم. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام بان كي – مون وممثله الخاص لشؤون الصومال، السيد ماهيغا، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في الوقت الحالي، أظهرت عملية السلام في الصومال زخماً إيجابياً. وأحرز تنفيذ خارطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية تقدماً. وعقدت بنجاح الدورة الثانية للمؤتمر الوطني الصومالي التشاوري الدستوري. وتحقق العمليات العسكرية ذات الصلة تقدماً مستمراً. وقد تحسنت الحالة الإنسانية في الصومال تحسناً كبيراُ، وترحب الصين بتلك التطورات.

ومع كل ذلك، نحيط علما بأن عملية السلام في الصومال لا تزال تمثل معركة شاقة. ولم تكتمل حتى الآن بعض المهام الرئيسية للفترة الانتقالية. وازداد ميل بعض الفصائل إلى التطرف والإرهاب. ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال هشة، وتتطلب بذل جهود أكبر من جانب الأطراف المعنية في الصومال والمجتمع الدولي ككل.

تحقيق المصالحة الوطنية هو الوسيلة الحاسمة لاستعادة السلام والاستقرار في الصومال. ونأمل أن تتمكن الأطراف المعنية في الصومال من اغتنام الظروف المؤاتية الحالية، ومواصلة تعزيز الوحدة والمصالحة، وأن تعمل بنشاط لتعزيز وتنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي واتفاق جيبوتي، واتفاق كمبالا ومبادئ غاروي. ونأمل أن تتمكن من تنفيذ خارطة الطريق تنفيذاً شاملاً وإنهاء الفترة الانتقالية في الوقت المحدد. ونأمل أن تتمكن المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال من مواصلة بناء قدراتها وأن تبسط، في أقرب وقت، إدارتها الحكومية الفعالة على البلد بأكمله. ونأمل أن تنبذ الفصائل المعنية في الصومال العنف والإرهاب، وتنضم إلى عملية السلام.

في الآونة الأخيرة، بدأ المجتمع الدولي يزيد من اهتمامه بالصومال، ومن استثماره في قضيته. فقد كثفت المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، جهودَ الوساطة التي تبذلها. واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي رفع مستوى القوات ومستوى الدعم المأذون بهما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقدمت البلدان المساهمة بقوات مثل أوغندا وبوروندي وكينيا مساهمات وتضحيات كبيرة من أجل الحفاظ على الاستقرار في الصومال. ومؤخرا، عُقد مؤتمر لندن بشأن الصومال بنجاح. ونحن نرحب بنجاحه.

تدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده في المجالات التالية من أجل تعزيز عملية السلام في الصومال. عليه، أولا، أن يعزز العملية السياسية ويدعم جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية، وأن يشجع الأطراف المعنية في الصومال على تنفيذ خارطة الطريق تنفيذاً جوهرياً؛ وثانيا، أن يُعزز الدعم اللوجستي لتحسين العمل الإداري الحكومي الذي تقوم به الحكومة الاتحادية الانتقالية وتنفيذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) في الوقت المناسب وبطريقة شاملة؛ وثالثا، أن يعزز الإغاثة الإنسانية، والاستمرار في مساعدة الصومال على تحسين الحالة الإنسانية فيه. ونأمل أن يتسنى للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز التنسيق وأن يفيَ بالتزاماته من أجل الإسهام على النحو الواجب في تحقيق السلام الدائم في الصومال.

**السيد فيتيغ** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة حول مستقبل الصومال، مرحباً بعودتكم شخصياً إلى

نيويورك. نهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس، ونؤكد لها دعم ألمانيا، كما نتقدم أيضاً بالشكر لأصدقائنا في وفد توغو على توليهم قيادة عمل المجلس في شباط/فبراير. ونسوق الشكر أجزله إلى الأمين العام على حضوره وعلى التحليل الواضح الذي قدمه اليوم، والشكر موصول أيضاً إلى الممثل الخاص للأمين العام ماهيغا على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه الدؤوب في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويؤيد بلدي البيان الذي سيُدلَى به في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود اليوم أن أركز على ثلاث نقاط هي: الحالة السياسية، والأمن في عرض البحر قبالة سواحل الصومال، والأمن في البر.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، شكّل مؤتمر لندن في الواقع علامة بارزة على الطريق نحو صومال أفضل. ونثني على الحكومة البريطانية لتلك المبادرة والجهود التي بذلتها في ذلك المسعى. وكان من المفيد بشكل خاص أن تشارك جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية من داخل الصومال وخارجه، وأن تتفق على التوصل إلى حلول مشتركة. ولذا فإننا نتطلع إلى مؤتمر اسطنبول المقبل، الذي سيستمر بالتأكيد في هذا الاتجاه الإيجابي.

يجب أن تشجع المشاركة المستمرة والدعم من المجتمع الدولي القادة الصوماليين على المضي قدما وتحقيق تقدم ملموس في تنفيذ خارطة الطريق. في هذا السياق، نشيد باللقاءات المهمة التي انعقدت في بلاد بنط، ونثني على نتائج الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر الوطني الصومالي الاستشاري الدستوري، المعقود في غاروي. في حين أن تلك تشكل بالتأكيد خطوات إلى الأمام، فإن أسئلة كثيرة لا تزال بدون حل. وهي تتعلق بانتخاب البرلمان الجديد، والموافقة على الدستور الجديد. علاوة على ذلك، لا يزال وضع الترتيبات الإدارية والأمنية للمناطق المحررة حديثا في جنوب ووسط الصومال يحظى بالأولوية.

لا وقت للصومال ليضيعه. ولذلك فإننا – ولأكن صريحا جدا – ننظر بأسف وإحباط إلى الجمود فيما يتعلق بالبرلمان الاتحادي الانتقالي، وإلى الاقتتال الدائر في المؤسسات الاتحادية الانتقالية. لقد أكد المجلس مرات عديدة أنه مستعد للتحرك ضد المفسدين الذين يعملون لإبطاء مسيرة البلد وهو يمضي قدماً. لقد حان الوقت للمجلس ليناقش ما نوع الإجراء الفعال الذي يمكن أن يتخذه إزاء من يعوقون عملية السلام في الصومال. لم يعد ثمة من أعذار تسوّغ عرقلة العملية، لا سيما بعد أن أكد مؤتمر لندن وهذا المجلس مرة أخرى أن المرحلة الانتقالية ستنتهي في آب/أغسطس.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن بإيجاز إلى النقطة الثانية، وهي الجوانب العسكرية والأمنية للحالة في الصومال، بما في ذلك مسألة القرصنة. لا تزال القرصنة تشكل خطرا على الملاحة المدنية في المياه قبالة الصومال، وعلى تقديم المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها شعب الصومال أمسَّ الحاجة. بفضل الاستجابة الدولية المنسقة والحازمة، انخفض عدد الهجمات الناجحة انخفاضاً كبيراً.

لا يوفر الانفلات الأمني وعدم وجود هياكل دولة يُعول عليها في أجزاء واسعة من الصومال مرتعا خصباً للقرصنة فحسب، بل يشكل أيضا عقبة تحول دون محاكمة المشتبه فيهم واعتقالهم. لا تزال الملاحقة القضائية تشكل عنصرا من عناصر استجابتنا للقرصنة التي ينبغي تعزيزها. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها الدول في المنطقة، ونحث الآخرين على الانضمام إليها. لقد قدمت ألمانيا دعما كبيرا لهذه الجهود، سواء بصورة مباشرة أو من خلال الصندوق الاستئماني لمجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. يجب أن نعطِّل نموذج الكسب الذي

يعتمد عليه القراصنة، وذلك بزيادة جهودنا ضد المستفيدين من عمليات القرصنة، وتحسين فهمنا للتدفقات المالية الناتجة عن القرصنة.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى النقطة الثالثة، ألا وهي الحالة الأمنية على البر. تثني ألمانيا على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية، وقدمت تضحيات هائلة. إن عزم والتزام تلك القوات التابعة للاتحاد الأفريقي هما اللذان حسنا الحالة الأمنية في الشهور الأخيرة، مما أسهم بالتالي في خلق ظروف أفضل لتقديم المساعدات الإنسانية.

بموجب القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي اتخذ عشية مؤتمر لندن، مدد مجلس الأمن إلى حد كبير ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي ونطاق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبعثة. وباتخاذ ذلك القرار، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن استعدادهم لاغتنام الفرصة المتاحة على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان الآن أن يُنفَّذ المفهوم الاستراتيجي الجديد للبعثة في الوقت المناسب وبطريقة شاملة، وأن تعمل جميع عناصر بعثة الاتحاد الأفريقي معا من أجل تحقيق أهدافها. ونحن نتطلع إلى سرعة تجهيز القوات الجديدة ووصولها وفقا لجدول زمني متفق عليه. وسيرصد المجلس عن كثب التقدم المحرز في هذا الصدد، اعتماداً على التقارير المنتظمة الذي ترد إليه وفقا للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢).

يعترف ذلك القرار بالدعم الذي يقدمه الشركاء الثنائيون والمنظمات الإقليمية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي. وأود أن أؤكد مرة أخرى على المساهمات الكبيرة المقدمة من الاتحاد الأوروبي حاليا وفي الماضي، وأن أكرر الدعوة الموجهة في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) لكي يدعم مانحون جدد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

أخيرا، فإن القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) يدعو أيضا إلى سرعة إنشاء قوات أمن صومالية. فالصوماليون أنفسهم هم الذين سيتعين عليهم رعاية بلدهم وتوفير السلامة والأمن للسكان في نهاية المطاف. ولذلك، فإن إنشاء قوات أمن صومالية مهنية وموثوق بها أمر أساسي. ويتعين على المجتمع الدولي دعم الصومال بهذا الخصوص. وبلدي يشارك بنشاط في بعثة الاتحاد الأوروبي لتدريب قوات الأمن الصومالية ويشجع الآخرين على الانضمام إلى هذه الجهود.

ومن وجهة نظر ألمانيا، فإن الهدف النهائي لجميع الجهود لا يزال هو إنشاء دولة مسالمة قادرة على أداء عملها في الصومال في ظل وجود سلطات حكومية مسؤولة تخدم شعب الصومال على نحو فعال.

**السيد روسينتال** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس ونشكرها على تنظيم هذه الجلسة. كما نكرر الإعراب عن الامتنان لوفد توغو لإدارته الممتازة للرئاسة في شباط/فبراير.

ونود أن نشكر السيد هنري بيلنغهام، وكيل الوزارة البرلماني في وزارة خارجية المملكة المتحدة، على ترؤس هذه الجلسة ونهنئه على نجاح المؤتمر الذي عقد في لندن قبل بضعة أيام. ونعرب أيضا عن الترحيب الحار بالممثل الخاص للأمين العام أوغستين ماهيغا، وهو زميل سابق وصديق محترم، ينضم إلينا عبر الفضاء الإلكتروني.

لقد زاد مؤتمر لندن بلا شك من تسليط الضوء على الصومال في المجتمع الدولي، وولد احتمالات جيدة للوفاء بالجدول الزمني المقرر للفترة الانتقالية. ونعتقد أن الصومال يواجه تحديا شبيها بتحدي عداء الماراثون، لأنه يجب الانتهاء من صياغة الدستور بحلول ٢٠ نيسان/أبريل واستكمال اعتماده في ٢٢ أيار/مايو. وبعد ذلك، نتوقع أن يتم تشكيل البرلمان الاتحادي الصومالي الجديد في ١٥ حزيران/يونيه،

وكما لو كان ذلك غير كاف، فمن المقرر إجراء الانتخابات العامة في ٢٠ آب/أغسطس. ومن ثم، نفهم أن الأشهر الستة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمسار الصومال السياسي وسيستلزم الأمر فرض السلطات والمجتمع المدني للانضباط الصارم في البلد وأيضا الدعم القوي من قبل المجتمع الدولي، إذا ما أردنا الوفاء بهذا الجدول الزمني الطموح جدا.

ومؤتمر لندن والقرار المتخذ مؤخرا ٢٠٣٦ (٢٠١٢) – الذي يعزز عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – يبرهنان على التزام المجتمع الدولي بدعم العملية الوطنية في الصومال. وينعكس ذلك على نحو كاف في الوثائق الصادرة عن الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي اللتين عقدتا في غاروي. ويجب أن يظل مجلس الأمن متيقظا للامتثال لهذه المواعيد النهائية لأن تأجيل نهاية المرحلة الانتقالية من شأنه أن يمثل خطوة إلى الوراء.

ونأمل أن تكون الحكومة الصومالية الجديدة التي ستتولى السلطة بعد ٢٠ آب/أغسطس أكثر تمثيلا وشمولا للشعب الصومالي. ونقدر أن ٣٠ في المائة من الممثلين في البرلمان الاتحادي الجديد للصومال سيكونون من النساء. ونشعر بالقلق حيال تكتيكات مجموعة من البرلمانيين لا تعترف بالمبادئ وخريطة الطريق المنبثقة عن مؤتمر غاروي الثاني، حسبما أشار إليه الممثل الخاص للأمين العام ماهيغا في إحاطته الإعلامية. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها السيد ماهيغا ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال للمساعدة على الانتهاء من هذه المهام.

أود الآن أن أسلط الضوء على بعض النقاط حول الاستراتيجية الأمنية. ومما يثلج صدورنا الأحداث في الميدان والمناطق المستعادة مؤخرا. ونحن ممتنون لجميع الشركاء لدعمهم المتواصل للصومال، وخاصة أولئك من ضحى أفرادهم بأرواحهم في المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد. ونؤكد من جديد أن الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي يجب أن يكون قابلا للتنبؤ. في الوقت نفسه، نعتقد أن بناء قدرات قوات الأمن في الصومال أمر ضروري، وأن هذه القوات يتعين أن تواصل العمل جنبا إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأفريقي.

ومما يشجعنا أن مقديشو تشهد بيئة من الاستقرار الذي يتزايد يوما بعد يوم. ووجود السيد ماهيغا وفريقه هناك يشهد على هذه الحقيقة. ونحن نؤيد تماما توسيع وتنفيذ خطط تحقيق الاستقرار في القطاعات المستعادة. وإنشاء إدارات محلية قادرة على توفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين سيكون أمرا أساسيا.

أخيرا، نحن نعلم أن الصومال قد وُهب قاعدة كافية من الموارد الطبيعية، بما في ذلك أحد أطول السواحل في أفريقيا. ويجب أن تعود الإدارة المستدامة لهذه الموارد بالنفع على السكان المحليين. ونعلم أن القرصنة والسطو المسلح على سواحل الصومال هي إلى حد كبير نتيجة لانعدام الفرص الاقتصادية لسكانه. ولذلك، يسرنا أن التنمية الاقتصادية في الصومال بند رئيسي على جدول أعمال مؤتمر اسطنبول المقبل.

**السيد ترار** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نهنئ بحرارة وفد المملكة المتحدة على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب بكم، سيدي، وكيل الوزارة البرلماني في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة. كما نشكر توغو على قيادتها الممتازة للمجلس في شباط/فبراير. ونحن ممتنون للأمين العام لتقريره الخاص عن الصومال (S/2012/74). كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام أوغستين ماهيغا على إحاطته الإعلامية اليوم.

في المنعطف الحرج الراهن في سعي الصومال من أجل تحقيق السلام والاستقرار، يرجح الأمل على الشكوك

المعتادة المرتبطة بالبلد. وقد عبر مؤتمر لندن بشأن الصومال عن هذا التفاؤل. ونثني على المملكة المتحدة لتنظيم المؤتمر. وبيان لندن يعبر عن رغبة المجتمع الدولي في دعم الصومال، وكذلك عن تطلعات الشعب الصومالي إلى حياة ومستقبل أفضل. وباكستان تنضم إلى توافق الآراء داخل مجلس الأمن حول دعم بيان لندن.

ينبغي أن تؤذن نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس بانتهاء الصراع المستمر منذ أكثر من عقدين. وتحقيق توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة السياسية في الداخل أمر ضروري للإشراف على هذه المرحلة الحرجة. ونرحب بالتزام القيادة الصومالية، أولا في غاروي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ولاحقا في لندن في الشهر الماضي، بالعمل من أجل تشكيل حكومة ممثلة في الصومال في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية، وذلك تمشيا مع الميثاق الاتحادي الانتقالي واتفاق جيبوتي واتفاق كمبالا وخريطة الطريق للمرحلة الانتقالية. هذا الالتزام ضروري لتهيئة بيئة سياسية إيجابية للتعامل بنجاح مع التحول الوشيك في الصومال. ونأمل أن قيادة الصومال ستتحمل مسؤوليتها وتغتنم الفرصة التي يتيحها الالتزام القوي للمجتمع الدولي بتحقيق السلام والاستقرار في البلد.

سيظل التقدم السياسي في الصومال هشا إذا لم يجر تحقيق مكاسب مماثلة في المجال الأمني. في ذلك الصدد، فإن دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمر بالغ الأهمية. ويزيد القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) الذي اتخذ الشهر الماضي، من مستوى ونطاق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما وسع أيضا من مجموعة عناصر الدعم اللوجستي الذي توفره الأمم المتحدة، بغية تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل المالي للبعثة، واستدامته ومرونته. بذلك، تتوافق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع المعايير المحددة في الورقة المفاهيمية الاستراتيجية التي أعدتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويشكل ذلك التطور نموذجا ممتازا للتعاون في مجال السلام والأمن بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي. إن الارتقاء ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع جميع العناصر التمكينية المطلوبة، ومضاعفات القوة، سيمكنها من تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وظهورها بصورة أفضل، لتنفيذ ولايتها التي تنطوي على تحديات.

وتستحق البلدان المساهمة بقوات في البعثة الثناء على التزامها ومرونتها. ونحن نقدر المساهمات المالية المقدمة للبعثة، من قبل شركاء الاتحاد الأفريقي، والجهات المانحة والمساهمة على صعيد ثنائي في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبعثة.

ولا يمكن ضمان الأمن والاستقرار الطويلي الأجل في الصومال، بدون إقامة نظام أمني قابل للاستمرار. وشكل تطوير وتعزيز قوات الأمن الصومالية أيضا عنصرا من عناصر الورقة المفاهيمية الاستراتيجية. ونحن نعتقد أن المساعدة الدولية، بما في ذلك من خلال مشاركة هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل أوسع، ستكون حيوية لذلك الغرض.

إن باكستان تؤيد إضافة العنصر البحري للبعثة، بغية الوقاية من القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال. ومن شأن ذلك استكمال جهود القوات البحرية الدولية في خليج عدن والمياه المجاورة. ويقع مجال أنشطة القرصنة الصومالية في معظمه، على طول المناطق الساحلية الصومالية وخليج عدن والمياه المتاخمة له. ويتعين أن تركز عمليات مكافحة القرصنة بصرامة على تلك المنطقة.

لعبت باكستان على مر السنين، دورا نشطا في التحالف البحري الدولي ضد القرصنة من خلال نشر أصولها البحرية. ونشارك في عمليتي فرقتي العمل البحريتين، وفرقة العمل ١٥٠ المجمعة لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وفرقة العمل ١٥١ المختلطة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل

الصومال. وباكستان التي تولت قيادة فرقة العمل البحرية في الماضي، قد تولت قيادة فرقة العمل ١٥١ المجمعة من جديد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

بوصفنا جزءا من التحالف البحري الدولي، يمكننا القول من تجربتنا بأن التدابير القسرية لوحدها غير كافية للقضاء على خطر القرصنة. ومن أجل القضاء عليها بالكامل، يلزم وضع استراتيجية شاملة ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية. كما ذكر ذلك من قبل، فإن الأسباب الجذرية للقرصنة موجودة على الأرض، وتشمل خليطا معقدا من الانهيار الاقتصادي الناجم عن الصراعات السياسية والأمنية، فضلا عن التدهور البيئي للمناطق الساحلية جراء الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات السامة. وتؤدي كل تلك العوامل إلى نزوع السكان المحليين لممارسة أعمال القرصنة.

ونحن نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها المتكلمون السابقون بشأن الحالة الإنسانية في الصومال. ورغم تحسن الحالة فيما يخص المجاعة، تظل التحديات الإنسانية قائمة، وتتطلب اهتمامنا المستمر. ويمكن للأوضاع الإنسانية أن تقوض التقدم المحرز في المجالين السياسي والأمني. من ثم، فإننا في حاجة لأن نبقي الاحتياجات الإنسانية للشعب الصومالي قيد نظرنا.

إن انخراط المجتمع الدولي في معالجة مشاكل الصومال التي لا تعد ولا تحصى ملائم. ويعكس القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، فضلا عن مناقشة اليوم، مع البيان الرئاسي (S/PRST/2012/4) الداعم لبيان لندن، رغبتنا الجماعية في إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

وستواصل باكستان دعم الصومال على مستوى العلاقات الثنائية، وكذلك بوصفها عضوا في مجلس الأمن وفريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالصومال، وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال التابع للأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى مؤتمر اسطنبول باعتباره معلما آخر في توجهنا الجماعي صوب إحلال السلام في الصومال. كما هو الحال دائما، سيجدنا إخواننا الصوماليون شريكا يعول عليه.

**السيد مينان** (توغو) (تكلم بالفرنسية): تسترعي الحالة في الصومال مرة أخرى انتباه مجلس الأمن، الذي خصص مناقشة اليوم لتلك المسألة. بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أود أن أهنئ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على اضطلاعها برئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. كما أشكر وفدكم على اختياره الحالة في الصومال كموضوع للمناقشة الأولى تحت رئاسته. كما أرحب أيضا بحضور السيد بيلنغهام، وكيل الوزارة البرلماني في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، لرئاسة هذه المناقشة. أود كذلك، أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام والسفير ماهيغا على بيانيهما المفيدين جدا.

وتشكل هذه المناقشة التي تنعقد بعد مرور بضعة أيام على انعقاد المؤتمر الدولي بشأن الصومال في لندن، في ٢٣ شباط/فبراير، دليلا على التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ورغبتهما في مواصلة جهودهما الهادفة إلى استعادة السلم والأمن في الصومال. ولا بد من الإشارة إلى أن نتائج المؤتمر تضمن الدعم للسلطات الاتحادية الانتقالية، في مجال التنفيذ الفعال لخارطة الطريق بغية إنهاء المرحلة الانتقالية المقرر في آب/أغسطس. تعتقد توغو أن دينامية التضامن هذه تجاه الصومال من جانب البلدان الشقيقة والصديقة وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، سيكون لها بلا شك أثر إيجابي على مستقبل هذا البلد الذي دمرته سنوات طويلة من الحرب.

اتخذ مجلس الأمن في ٢٢ شباط/فبراير، قبل انعقاد مؤتمر لندن، القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي أذن فيه بزيادة

أعداد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والدعم اللوجستي اللازم لها. ويشكل اتخاذ القرار بكل وضوح، علامة على دعم المسؤولين الصوماليين، وأيضا إشارة لهم بتحمل مسؤولياتهم. ومن المهم أن يأخذ المسؤولون الصوماليون على الدوام بعين الاعتبار، حقيقة أن العديد من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ليست سوى دعما للجهود التي يتعين عليهم القيام بها هم أنفسهم لتحقيق أهداف أوسع نطاقا في مجالات الأمن والمساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية الاقتصادية لبلدهم.

وفيما يتعلق بعملية تعزيز السلام وإعادة الإعمار في الصومال، يرى بلدي أن التركيز ينبغي أن ينصب على تعزيز قدرات قوات الأمن الوطني حتى يتسنى لهم أنفسهم ضمان الأمن والاستقرار على المدى الطويل، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي، وبعد رحيلها. ولذلك تشجع توغو تنفيذ البرامج المحددة الجارية، بدعم من مختلف الجهات الحكومية والمؤسسية. في هذا الصدد، ينبغي التركيز بوجه خاص على إصلاح الأمن والقضاء والقطاعات الإنسانية.

فيما يتعلق بهذا الأخير، نظرا لعدد المشردين، تقدر الاحتياجات بأنها كبيرة جدا. كما تحث توغو المجتمع الدولي على تنسيق أفضل للمساعدات الإنسانية حتى تصل إلى من هم في أشد الحاجة إليها في الوقت المناسب، وتغطي مجمل البلد.

لا تزال القرصنة على طول السواحل الصومالية وفي خليج عدن تشكل تهديدا خطيرا للأمن البحري والتنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة. على الرغم من أن عدد من الأعمال الناجحة للقرصنة قد انخفض بشكل كبير بسبب التدابير المحددة التي اتخذت، فإنه من المثير للقلق ملاحظة أنه ما زال هناك العديد من هجمات القراصنة وأخذ الرهائن، وأنها تمتد الآن إلى خارج السواحل الصومالية.

إن عقد العزم على اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة تلك التحديات، كما دُعي إلى ذلك في البيان الرئاسي S/PRST/2012/4، الذي اعتمده المجلس للتو، يبعث برسالة تصميم من المجتمع الدولي للجماعات المسلحة ومرتكبي أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، مفادها أنه يجب معالجة مسألتهم دون تأخير. وتوغو ترى أنه في نطاق الاستجابات المؤاتية التي ينبغي أن تؤتي ثمارها في مكافحة تلك الآفة، لا بد أيضاً من وجود رؤية لحل طويل الأمد تراعى فيه الأسباب الأعمق للظاهرة. ولذلك، نأمل أن يستكشف المؤتمر الدولي المعني بالصومال الذي اقترحت حكومة تركيا استضافته في اسطنبول تلك القضايا بتعمق أكثر.

وختاماً، تود توغو أن تهنئ المملكة المتحدة على إعداد البيان الرئاسي (S/PRST/2012/4) المعتمد للتو، والذي يمثل معلماً إضافياً في التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة في إطار عملية استعادة الأمن والسلام والاستقرار في الصومال.

وبلدي يعرب عن امتنانه العميق لبلدان المنطقة دون الإقليمية، وخاصة البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما نشكر شركاء الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم الدعم المالي واللوجستي لهذه البعثة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في مؤتمر لندن المعني بالصومال المعقود قبل عشرة أيام، حدد المجتمع الدولي رؤية لإحلال السلام في الصومال ودعم الشعب الصومالي في سعيه إلى مستقبل أفضل لبلده. وأود أن أعرب عن شكري وخالص امتناني لكل البلدان التي حضرت ذلك المؤتمر.

لقد اتفقنا على أنه لا بد من التركيز على معالجة الأسباب الدفينة لعدم الاستقرار، إلى جانب اتخاذ تدابير فورية لمعالجة أعراض المشاكل في الصومال المتمثلة في القرصنة والإرهاب والفقر والجوع. وكنا واضحين في أنه، لئن كانت المجاعة قد انتهت في الصومال الآن، فإن الحالة الإنسانية ما زالت خطيرة، وعلينا أن نحدد أولويات دعمنا للصوماليين المحتاجين.

وأود أن أركز اليوم على الكيفية التي يمكن بها البناء على نهج لندن واستمرار تركيزنا على تلك الأسباب الدفينة، من خلال الحفاظ على زخم العملية السياسية وبناء قدرات الأمن والعدالة، ودعم الاستقرار على المستوى المحلي.

أولاً، فيما يتعلق بالعملية السياسية، وكما قال رئيس الوزراء في لندن، فإن اجتماعات غاروي اتخذت خطوات إيجابية حقاً صوب استبدال المؤسسات الاتحادية الانتقالية في آب/أغسطس بمؤسسات أكثر خضوعاً للمساءلة، وأكثر شمولاً وتمثيلاً. ومسؤوليتنا الآن دعم الأمم المتحدة والصوماليين بغية ضمان أن تكون العملية التي يقودها الصوماليون لاختيار اللجنة الانتخابية المؤقتة المستقلة والجمعية التأسيسية الوطنية تمثيلية بحق. ويجب أن يعمل القادة الصوماليون صوب عملية سياسية مفتوحة لكل من يبدون استعداداً لنبذ المعارضة العنيفة. والسبيل الوحيد لكي يبدي الصوماليون استعداداً لدعم حكومة جديدة أن يكون لهم رأي في تكوين مؤسساتهم في المستقبل.

ولا بد لنا من النظر في الكيفية التي يمكن أن ندعم بها تلك العملية، من خلال تقديم الحوافز لمن هم في مواقع السلطة حالياً كيما يبدوا استعدادهم للتنحي والسماح بترتيبات جديدة، مع مواصلة الضغط على المتمردين المحتملين لمنعهم من عرقلة التقدم. وأنا أوافق تماماً على ملاحظات ممثل الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة بالذات. والجداول الزمنية المرسومة لتنفيذ العملية حتى شهر آب/أغسطس مزدحمة. ولا بد من مساعدة الصوماليين للحفاظ على الزخم الضروري للالتزام بتلك المواعيد.

ثانياً، فيما يتعلق بالأمن والعدالة، يسعدني أننا استطعنا أن نتخذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) قبل انعقاد المؤتمر، حيث وفرنا بذلك صفقة دعم مؤاتية لبعثة موسعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وإلى جانب عدد من المتكلمين الآخرين اليوم، أود أن أثني على الجنود الشجعان، وخاصة من أوغندا وبوروندي، الذين دفعوا الثمن الغالي. ويستحق هؤلاء دعماً لوجستياً ملائماً.

ونحن نتطلع الآن إلى الشركاء في أفريقيا لتقديم القوات الإضافية المأذون بها وضمان التنسيق السليم للجهود في الصومال تحت راية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي غضون ذلك، ينبغي لنا والشركاء الدوليين الآخرين مواصلة دعم عناصر البعثة التي لا تمولها الأمم المتحدة، بما في ذلك رواتب القوات. وفي هذا الصدد، أشارك ممثل فرنسا الترحيب بإعلان الاتحاد الأوروبي تقديم ١٠٠ مليون يورو إضافية لهذا الغرض.

لقد وجه مؤتمر لندن رسالة واضحة. فإلى جانب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يتعين أن يضاعف المجتمع الدولي دعمه لبلورة حلول أمنية صومالية محلية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى العدالة في شتى أنحاء البلد، وذلك عنصر حيوي للأمن البشري. وبالرغم من جهود عدد من الشركاء، ما زالت مؤسسات الأمن والعدالة الصومالية تفتقر إلى الموارد والقدرات. وبوسعنا، بل ينبغي لنا، أن نبذل جهداً أكبر. ينبغي لنا تحسين التنسيق والتركيز في هذا المجال، تماشياً مع المبادئ المتفق عليها في لندن، وأن نعمل بشكل وثيق مع اللجنة الأمنية المشتركة التابعة للأمم المتحدة. والهدف الأسمى لنا، وللصوماليين، أن يكون الصومال قادراً

علـى تـوفير الأمـن لـشعبه بـدون حاجـة إلى قـوات دوليـة. وتطوير قدرة قضائية صومالية فعالة سيمكن الصوماليين أيضاً مـن معالجـة آفـة الإرهـاب والقرصـنة. وتعزيـز القـدرة علـى محاكمـة القراصـنة وزعمـاء عـصابات القرصـنة سـيكون استكمالاً لعمـل حيـوي لتقـويض نـشاط القراصـنة. وأوافـق بالتأكيد على ما قاله ممثل فرنسا قبل لحظات، حين أشار إلى وقت في المستقبل لا نشهد فيه مزيداً من عمليات الاحتجاز وإطلاق السراح. وأرحب بصورة خاصة بالإعلان في مؤتمر لندن عن إنشاء مركز استخبارات لمكافحة القرصنة وفرقة عمل دولية بشأن مبالغ الفدية للقرصنة.

أخيراً، وفيما يتعلق ببناء الاستقرار على المستوى المحلي، فقد ارتأى مؤتمر لندن إطلاق صندوق استئماني جديد لدعم الاستقرار ليكون وسيلة لتقديم الدعم في المناطق التي تعين سلطات محلية خاضعة للمساءلة. لا بد أن ندعم تلك المناطق. ويجب أن نعمل على زيادة عدد الأشخاص الذين يشعرون بالأمان والأمن، وأن نحسن وصول الصوماليين إلى فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم والمياه. ومن الحيوي أيضاً أن نساعد المؤسسات المحلية الخاضعة للمساءلة عن أعمالها والتي تتسم بالشفافية في إدارة مواردها وتمثل مصالح كل الصوماليين، وليس النخبة فحسب. وهذا سيكون بمثابة أسـاس لاسـتثمار واسـع النطـاق في التنميـة الاقتـصادية للـصومال، ممـا سـيمهد سـبيلاً إلى الاسـتقرار علـى المـدى الأطول. وسيبين ذلك للسكان في المناطق التي حررت من حركـة الـشباب أن الـسلام يـوفر بـديلاً حقيقيـاً وأفـضل. وأرحـب بالإسـهامات في الـصندوق الاسـتئماني للاسـتقرار الـذي أعلـن عنـه في لنـدن، وأدعـو الآخـرين إلى دعـم تلـك الجهود.

وفي مؤتمر لندن، كان هناك إقرار واسع بأن هذه لحظة فارقة في تاريخ الصومال. لدينا فرصة، الآن أكثر من أي وقـت مـضى، لبنـاء الاسـتقرار في الـصومال. وعلينـا أن نغتنم تلك الفرصة، وأن نبني على المكاسب التي تحققت على أرض الواقع، وأن نحول توافق آرائنا في لندن إلى أفعال وإلى تغيير من شأنه أن يجعل حياة الشعب الصومالي أفضل. فإذا نجحنا، سينظر الناس حينئذ إلى هذه الأشهر القليلة باعتبارها نقطـة تحـول حقيقيـة. وإذا فـشلنا، سـيظل صـغار الـصومال يكبرون في محيط من العنف واليأس والشر والتردي. ونحن مدينون لهم بمضاعفة جهودنا.

أستأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

أود أن أذكر المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة أربع دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وأرجو أن تتفـضل الوفـود الـتي لـديها بيانـات طويلـة بتعمـيم نـصوصها المطبوعة والإدلاء ببيانات موجزة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

**السيد دوالي** (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، باسم الحكومة الصومالية وشعب الصومال، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الصومال، لتكون أول مناقشة مفتوحة عامة تعقد تحت رئاستكم. وتأتي هــذه المناقــشة بعــد المــؤتمر الــدولي النــاجح المعقــود في ٢٣ شـباط/فبرايـر ٢٠١٢ في لنـدن، الـذي كانـت نتائجـه موضع ثناء وتقدير من جانب كل ذوي النوايا الحسنة من الصوماليين، داخل البلد وخارجه على السواء.

كما أود أن أشكر معالي الأمين العام بان كي - مــون علــى تقريــره الخــاص الــشامل بــشأن الــصومال (S/2012/74)، والسيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، على إحاطته الإعلامية الوافية عن الحالة في الصومال.

لقد أعرب رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، في البيان الذي أدلى به في قصر تشاتام في لندن يـوم ٢٤ شـباط/فبرايـر عـن تقـديره وشـكره بالنيابـة عـن

الصومال ومواطنيه، للمملكة المتحدة على عقد مؤتمر لندن الدولي بشأن الصومال، الذي مثّلت فيه جميع السلطات الإقليمية الصومالية وأصحاب المصلحة الآخرون.

ومن الجدير أن نلاحظ في ذلك الصدد، أنه تم عقد ٢٠ من المؤتمرات الدولية بشأن الصومال منذ انهيار الحكومة المركزية في عام ١٩٩١. وقد سعت جميع تلك المؤتمرات إلى تشكيل حكومة تتوفر لها مقومات البقاء وتحقيق قدر من السلام والأمن في البلد. وقد بذلت جهود صادقة وتستحق الثناء في تلك المؤتمرات، وخصوصا من قبل البلدان المجاورة التي استضافتها: إثيوبيا وجيبوتي وكينيا. وقد أسفر آخرها عن تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية.

غير أن الاختلاف الملموس في مؤتمر لندن الدولي هو أولاً أن عدد الحضور فيه كان ٥٥ من الزعماء الدوليين وجميع الزعماء الصوماليين من مختلف مناطق الصومال، فضلاً عن حضور كبار المستشارين من الأمم المتحدة، والأمين العام وكبار المستشارين والزعماء والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية على حد سواء. وقد ركز المؤتمر على المسائل الأكثر أهمية، مثل العملية السياسية والحوكمة والأمن والعدالة، والقرصنة والإرهاب، وتحقيق الاستقرار والمسائل المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي والتعاون الدولي والتنسيق الفعال، والمسائل المتصلة بالمساعدات الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، يكمن العنصر غير المسبوق في ذلك المؤتمر، في الالتزام الأخلاقي والإرادة الصريحة التي أفصح عنها ممثلو المجتمع الدولي والممثلون الصوماليون على حد سواء بشأن تحقيق تغيير جذري عبر نهج جديد، وأن تتحول تلك الإرادة إلى جدول أعمال، وليس بطريقة العمل على النحو المعتاد. وبالإضافة إلى ذلك، يرحب الصومال مع التقدير بالاجتماع المزمع عقده في اسطنبول في حزيران/يونيه بهدف مواصلة مناقشة المسائل الحيوية، بما في ذلك تحقيق الانتعاش الاقتصادي والمحافظة عليه. وقد ذكر أعضاء مجلس الأمن معظم هذه المسائل بالفعل. ونعرب عن تقديرنا وتأييدنا للبيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم، شخصكم الكريم، سيدي.

إن الصومال اليوم في مفترق طرق. وقد التزم الزعماء الصوماليون وأكدوا موافقتهم على تحقيق الأهداف الواردة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، واتفاق جيبوتي، واتفاق كمبالا، وخارطة الطريق، ومبادئ غاروي وفقاً للجدول الزمني المحدد للوفاء بها، مثلما هم ملتزمون تماماً أيضاً بإنهاء الفترة الانتقالية التي طال أجلها بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢.

ومع ذلك، فإنه لا يزال يساورنا القلق، بالنظر إلى تجارب المؤتمرات التي عقدت في السابق بشأن الصومال، والتي تم الإعراب فيها عن حسن النوايا، وقدمت فيها تعهدات سخية لم يراع الالتزام بها كما ينبغي، ولم يتم الوفاء بها في الوقت المناسب نتيجة لذلك.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بأن أقتبس فقرتين قصيرتين جداً من البيان الذي أدلى به دولة رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في قصر تشاتام في لندن في ٢٤ شباط/فبراير:

”لقد أسفر المؤتمر عن توقعات كبيرة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الصوماليين. وتشكل المرحلة المقبلة شوطاً طويلاً للصومال، ولكني أرى أننا قد بدأنا السير على ذلك الطريق، وتلتزم حكومة بلدي بوضع الأسس اللازمة لترسيخ السلام والاستقرار والتنمية“.

”وأتوقع نتيجة لذلك المؤتمر، أن يكون هناك تغيير ملحوظ فيما يتعلق بتعزيز التنسيق الدولي في دعم القطاعات الرئيسية، وتحسين الإدارة المالية للأصول العامة في الصومال، وزيادة وجود قوات

الاتحاد الأفريقي في الميدان، فضلاً عن تعزيز دعم خريطة الطريق''.

وتتسم المشاكل التي يواجهها الصومال بكونها معقدة وطويلة الأجل. ويقتضي حلها شراكة جادة نزيهة ومنسقة تقوم على توافق الآراء بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية وأصحاب المصلحة الصوماليين والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. ويقتضي حل تلك المشاكل أيضاً مزيداً من تمويل المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار المحلي، بما في ذلك مكافحة القرصنة، وتحقيق العدل والأمن ومكافحة الإرهاب، فضلا عن التمويل اللازم لقطاع الإنتاج في الصومال ولتوظيف الشباب.

أخيراً، أود سيدي الرئيس، إذ أعرب مرة أخرى عن تقدير حكومة بلدي وشكرها لكم، أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب من خلالكم عن الشكر والتقدير إلى أعضاء مجلس الأمن على توافق الآراء بشأن البيان الرئاسي الذي تلوته اليوم، وعلى بياناتهم الإيجابية والمؤيدة كثيرا لنا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوغندا.

**السيد أيبيار** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم، ووفد المملكة المتحدة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة في الوقت المناسب بشأن الحالة في الصومال. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص في الصومال على بيانيهما.

تنعقد هذه المناقشة بالكاد بعد أسبوعين من اعتماد مجلس الأمن القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وتثني أوغندا على المجلس لاعتماده ذلك القرار الذي كان دليلا على التزامه بمسألة تحقيق السلام والأمن في القارة الأفريقية، وفي الصومال على وجه الخصوص.

وتنوه أوغندا أيضاً بالمملكة المتحدة لتنظيم المؤتمر الدولي بشأن الصومال في لندن في ٢٣ شباط/فبراير. ونرحب بنتائج ذلك الاجتماع التي أكدت الدعم الدولي لجهود تحقيق الاستقرار في الصومال. ونود أيضا أن نؤكد على ضرورة الاستفادة من تلك النتيجة عبر بذل الجهود التعاونية من قبل جميع أصحاب المصلحة – في الصومال، وفي المنطقة وبقية المجتمع الدولي.

وأوغندا مقتنعة بإمكانية تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال. فأنا واثق من أننا يمكن أن نؤكد اليوم – إذا ما نظرنا إلى ما كان عليه الحال في الماضي القريب – أننا أحرزنا تقدما واضحا في المضي قدما نحو تحقيق الاستقرار في الصومال. ونثني على الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية، جنباً إلى جنب مع الشعب الصومالي، من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار في البلد، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه تلك الجهود. ونحن نثني على كليهما، كون تحقيق تلك الأهداف مسؤولية قصوى تقع على عاتقهما معاً. وننوه بالمثل أيضا بالمجتمع الدولي لدعمه لشعب الصومال.

وأود أن أدلي بالنقاط التالية فيما يتعلق بتناول الحالة في الصومال.

أولا، نشجع الحكومة الانتقالية على تكثيف جهودها لاستكمال المهام المتبقية من المرحلة الانتقالية. ونرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن فيما يتعلق بالعمل من أجل تشكيل حكومة أكثر تمثيلا في الصومال، وذلك تمشيا مع الميثاق الاتحادي الانتقالي، واتفاق جيبوتي، واتفاق كمبالا، وخريطة الطريق بشأن إنهاء الفترة الانتقالية، ومبادئ غاروي.

نحن نعتقد أن حكومة تتسم بالطابع التمثيلي سوف تؤدي إلى قدر أكبر من المساءلة والوحدة الوطنية، وهما ضروريان من أجل السلام والاستقرار في الصومال.

ثانيا، كان القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) نتيجة مهمة، لأن مجلس الأمن استجاب لطلب الاتحاد الأفريقي مواصلة تقديم الدعم لجهود الاتحاد الجارية لتحقيق الاستقرار في الصومال. وكان ذلك مثالا على الشراكة الاستراتيجية المتوخاة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي يمكن أن تعزز جهودنا الجماعية في صون السلم والاستقرار في القارة.

وتعرب أوغندا عن التقدير للدعم الذي قدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من جانب الشركاء الدوليين، مثل برامج الدعم الثنائية التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية ومرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي. من الضروري أن يستمر هذا الدعم، لأن ثمة حاجة إلى تعزيز المكاسب الأمنية التي تحققت في الصومال، وحرمان الجماعات المتطرفة مثل حركة الشباب من فرصة جديدة للحياة. نحن بحاجة للبناء على إنجازاتنا ومواصلة دعم الجهود الرامية إلى تطوير قوات الأمن والمؤسسات الصومالية، التي يظل دورها حيويا لكفالة الأمن والاستقرار في الصومال على المدى البعيد.

ثالثا، لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال تثير القلق. وتثني أوغندا على الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، الذين ما زالوا يعملون في الصومال في ظل ظروف صعبة جدا. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة دعمه للجهود الإنسانية.

رابعا، إن القرصنة قبالة سواحل الصومال مشكلة دولية تتطلب جهودنا وإسهاماتنا الجماعية. ونرحب بالتدابير المضادة التي اتخذت لكننا نلاحظ أيضا حدوث زيادة في محاولات شن هجمات. وكما قلنا من قبل، فإن القراصنة ليسوا مائيين. إنهم يعيشون في البر الرئيسي. ولذلك نود أن نؤكد مجددا أن النهج الأكثر فعالية واستدامة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال هو معالجة أسبابها الجذرية وبسط سلطة الدولة وسيطرتها في البر الرئيسي. يتعين أن نوجه جهودنا إلى ذلك.

خامسا، إن التقدم الذي نراه في الصومال إشارة إلى الشعب الصومالي والمجتمع الدولي بأن هناك مرحلة جديدة وفرصة في الصومال. يريد شعب الصومال أن يكون آمنا، وفي حالة جيدة وأن يحصل على الخدمات الأساسية، إنه يبحث عن الفرص الاقتصادية. غير أن الحكومة لا يمكنها في الوقت الحالي القيام ببعض الأنشطة الحاسمة الأهمية. يحتاج البلد إلى دعم المجتمع الدولي لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية الرئيسية. سوف يعزز هذا إعادة التوطين والإدماج والمصالحة، وإرساء الأساس لإحلال السلام الدائم.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام أوغندا بدعم جهود تحقيق الاستقرار في الصومال. سوف نواصل العمل مع شركائنا في المنطقة وخارج المنطقة تحقيقا لهذه الغاية. هناك فرصة لا يجب إهدارها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا.

**السيدة أوجيامبو** (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس على الترتيب لهذه المناقشة وعلى منح كينيا الفرصة لتشاطر آرائها. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السفير أوغسطين ماهيغا، على إحاطته الإعلامية.

لم يكن لهذه الجلسة بشأن الصومال أن تأتي في وقت أنسب. فهي تتابع عن كثب العمل المكثف الذي تم

الاضطلاع به على الصعيدين الإقليمي والدولي في الأشهر الثلاثة الأخيرة، والذي توجه اتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بالإجماع. في هذه المرحلة، نود أن نرحب ونشكر المملكة المتحدة على عقد مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي عقد في ٢٣ شباط/فبراير، الذي كانت كينيا ممثلة فيه على أعلى المستويات. لقد بين المؤتمر تصميم المملكة المتحدة، والتزام المجتمع الدولي بدعم قضية الصومال.

ورغم أن كينيا ترحب بالقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي يستعرض توصيات الاتحاد الأفريقي بشأن عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في المستقبل، نلاحظ أن القرار لا يتضمن عنصرا بحريا. رغم أن هذا العنصر حاسم الأهمية لنجاح الحملة في الصومال في نهاية المطاف، وكذلك لمكافحة القرصنة والإرهاب الدولي. ونتوقع أن تتم معالجة هذه المسألة من جانب المجلس لدى استعراض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق من هذا العام. وفي غضون ذلك، فإن التكاليف الضخمة لاستدامة العملية البحرية لا تزال تحط بثقلها على بلدي، وسيكون من الضروري تحديد أشكال بديلة من المساعدة لتمكين كينيا من مواصلة تلك العمليات. ويحدونا الأمل أن نلقى الدعم من شركائنا الدوليين في هذا الجهد الحاسم.

ظلت الأزمة في الصومال مسألة قيد نظر كينيا لسنوات. وفي حين أن الأزمة ولدت عددا من التحديات، يظل تصميمنا على تغيير الحالة في الصومال ثابتا. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بشكل خاص بأوغندا وبوروندي على مساهمتهما سعيا لتحقيق السلام الدائم في الصومال. وننوه أيضا بالتزام إثيوبيا ودعمها الحاسم للحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات التحالف، وبجيبوتي على نشر وحدتها الأولى في الصومال، وببلدي، كينيا، على العملية الجارية التي يقوم بها، والتي حررت أجزاء من جنوب ووسط الصومال والسكان فيها. ومن شأن موافقة كينيا على إلحاق قواتها كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي أن تعزز البعثة وتعطي دفعة لجهود مكافحة القضاء على حركة الشباب الإرهابية، خاصة بعد إعلان تلك الجماعة مؤخرا أنها جزء لا يتجزأ من تنظيم القاعدة.

تجري المناقشة الحالية في وقت تتاح فيه فرصة فريدة للصومال. أمام المجتمع الدولي أخيرا فرصة لا مثيل لها لاستعادة السلام والأمن والاستقرار في الصومال. ويأتي ذلك نتيجة الزخم الذي تحقق في أعقاب انسحاب حركة الشباب من مقديشو وبعد أن هزمتها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١، ونتيجة عمليات القوات الكينية والحكومة الاتحادية الانتقالية في جنوب ووسط الصومال، والمساعدة التي قدمتها إثيوبيا، التي وجهت كلها ضربة مدمرة لحركة الشباب.

إن العملية التي قامت بها كينيا ملاحقة لحركة الشباب وعناصر إرهابية أخرى حررت مناطق شاسعة من الصومال وحررت السكان من سيطرة حركة الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، قللت عملية كينيا في الصومال بدرجة كبيرة حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وإذ نتبع استراتيجيتين سياسية وعسكرية في الصومال، من الضروري أيضا أن نركز الاهتمام على الحالة الإنسانية في الصومال. كما يعلم أعضاء المجلس، فإن كينيا تستضيف أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ في مجمع داداب، ما برحوا يواجهون تهديدات تتطلب التدخلات الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن كينيا مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لوضع حل ثابت ودائم، بما في ذلك عودة هؤلاء الناس إلى وطنهم. في الواقع فإن الصومال يحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى عودة موارده البشرية المشردة إلى الوطن والعمل معا لتسريع تعافيه. وينبغي أن يستغل العاملون في المجال الإنساني الآن المناطق المستعادة من حركة الشباب

لإعادة توطين هؤلاء الناس. هذه مسألة ملحة للغاية، لأن كينيا لا تستطيع مواصلة تحمل العبء الناجم عن هذه الحالة.

وإضافة إلى ذلك، علينا أن نركز على استعادة الحياة الطبيعية في الصومال، في جملة أمور، عن طريق تشجيع الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية التي من شأنها التأثير على سبل عيش الصوماليين العاديين، ولا سيما في المناطق التي تم تحريرها. ستشكل هذه الجهود الأساس لتوسيع نطاق حكم الحكومة الاتحادية الانتقالية ليشمل تلك المناطق، وزيادة شرعية العملية الانتقالية، وتعزيز أنشطة المصالحة.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع المعنيين إلى التفكير بجدية في الخطوات المقبلة من أجل الصومال بعد انتهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها دول مثل تركيا لإظهار اهتمام متجدد بتنظيم المزيد من الاجتماعات بشأن الصومال والاضطلاع بأعمال تطوير البنية التحتية في الصومال، مثل إعادة بناء مطار مقديشو.

أخيرا، أدعو المجلس والمجتمع الدولي ككل إلى دعم الجهود المبذولة حاليا بهدف إحلال السلام والاستقرار الدائمين في بلد عانى من آثار النزاع لأكثر من عقدين. علينا العمل على نحو صائب هذه المرة، وأن ننصف الصومال.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد أباكان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم المناقشة المفتوحة الجارية اليوم. واسمحوا لي أن أشيد بالملاحظات التي أدلى بها الأمين العام، الملتزم شخصيا بجهود السلام في الصومال. كما نود أن نشيد بحكومة المملكة المتحدة على تنظيم مؤتمر لندن الدولي المعني بالصومال في الشهر الماضي. لقد كان المؤتمر هاما بالنسبة إلى تعزيز تصميم المجتمع الدولي على دعم العملية في الصومال. إن تركيا ترحب بالمؤتمر وتؤيد تماما البيان الصادر عنه.

ما فتئت مسألة الصومال على جدول أعمال المجتمع الدولي لوقت طويل جداً. واليوم، بفضل جهودنا المشتركة وجهود الشعب الصومالي، اقتربنا جداً من نقطة النجاح للمرة الأولى بعد العديد من السنوات المضطربة. وبات الوقت مناسبا الآن لتركيز تلك الجهود وتعزيزها من أجل ترسيخ السلام والاستقرار في الصومال.

وحسبما وافقت جميع الأطراف، فإن الفترة الانتقالية ستنتهي في ٢٠ آب/أغسطس دون أي تمديد آخر. وفي أقل من ستة شهور متبقية، هناك عدد من المهام الرئيسية التي يجب أن تؤديها السلطات الانتقالية في الصومال. وتلك المسؤوليات مذكورة بوضوح في اتفاق كمبالا، وخارطة الطريق، ومبادئ غاروي. ونعتقد أن المؤسسات الاتحادية الانتقالية ينبغي ألاّ تدخر أي جهد لتحقيق الأهداف الموضوعة. وفي هذا السياق، إن إنجاز مسودة الدستور واعتمادها في الوقت المحدد، وانتقاء برلمان جديد وتمثيلي، واختيار الحكومة الجديدة في الصومال، هي المهام الأكثر أهمية التي يتعين إنجازها. والمكاسب العسكرية التي تتحقق من دون إحراز تقدم سياسي سوف تضيع هباء وتخلق فراغا سياسيا، لن يخدم إلا المفسدين في الصومال.

وتعتقد تركيا اعتقادا راسخا أن الأولوية الرئيسية للمجتمع الدولي يجب أن تتمثل في دعم السلطات الصومالية للوفاء بمسؤولياتها عن إكمال الفترة الانتقالية بنجاح. وبعبارة أخرى، يجب أن تشعر المؤسسات الانتقالية الصومالية وشعب الصومال بدعم المجتمع الدولي خلال الفترة المتبقية أكثر من أي وقت مضى.

إن الجهود والتضحيات الكبيرة التي بذلتها القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأفريقي

في الصومال تشكل دون شك أفضل وأوضح مثال على الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تثني تركيا على الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وترحب جداً بالقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). كما نرحب بالدعم السياسي واللوجستي والمالي المتزايد المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى الصومال من جانب البلدان والمنظمات المانحة.

وتولي تركيا أهمية قصوى لسلامة أراضي الصومال. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نعتقد أنه يجب اتخاذ الخطوات التالية لمستقبل أفضل في هذا البلد. أولاً، ينبغي لجميع الصوماليين أن يسوّوا خلافاتهم بغية التوصل إلى المصالحة الحقيقية التي هي وصفة تحقيق السلام والاستقرار والازدهار لأمد طويل.

ثانياً، إن تطوير مؤسسات القطاع الأمني في الصومال ضرورة ملحة للحفاظ على الأمن في البلد. وينبغي مساعدة الصومال في هذا الميدان.

ثالثاً، من الأهمية المتساوية إنشاء المؤسسات العامة، مثل الهيئات التنظيمية والإدارية، بغية إقامة دولة عاملة وإيجاد اقتصاد فاعل.

رابعاً، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجهود التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، حتى يشعر الشعب الصومالي بعودة حياته إلى طبيعتها. وتعتقد تركيا أن الخدمات العامة – لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي ومشاريع البنية التحتية، مثل الطرق وتوليد الطاقة والري – ينبغي أن تتحقق دونما إبطاء. وبالمثل، يجب أن توضع سياسات لتهيئة فرص العمل وتعزيز التنمية الصناعية والزراعية. وسوف تساعد هذه السياسات أيضا، بعد وضعها، في القضاء على التطرف والتهميش والقرصنة.

خامساً، ينبغي مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية للعمل من أجل منع تكرار المجاعة التي حدثت في العام الماضي.

وأطلقت تركيا، من جانبها، برنامجا شاملا لدعم الشعب الصومالي، بما في ذلك إعادة فتح سفارتنا في مقديشو خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويسعدني سعادة خاصة أن أعلن عن بدء الخطوط الجوية التركية بتسيير رحلات جوية بين اسطنبول ومقديشو ابتداء من اليوم. علاوة على ذلك، تعتزم تركيا إنشاء مكاتب إنمائية إقليمية في غاروري وغالكايو. وسوف تركز هذه المكاتب على التنمية ومشاريع البنية التحتية.

وأخيراً، أود أن أذكر بأن تركيا ستنظم مؤتمر اسطنبول الثاني المعني بالصومال في ١ حزيران/يونيه. وسوف يناقش مؤتمر اسطنبول التقدم المحرز بشأن النتائج التي توصل إليها مؤتمر لندن. وسيتناول أيضا استراتيجية ما بعد المرحلة الانتقالية. ومع القيام بذلك، ستعمل تركيا عن كثب مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والممثل الخاص للأمين العام ماهيغا، الذي يحظى بالدعم الكامل من الحكومة التركية.

لقد حان الوقت الآن لوضع نهاية لمعاناة الشعب الصومالي على مدى عقدين من الزمن. فهو يستحق أن يرى بلده يرتفع من رماد الماضي إلى مستقبل مشرق وسلمي وكريم. إنها مسؤوليتنا المشتركة عن أن يصبح ذلك ممكناً.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

**السيدة دنلوب** (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى استضافتها مؤتمر لندن في ٢٣ شباط/فبراير. كما أعرب عن التقدير للأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأشكر كذلك السيد ماهيغا على إحاطته الإعلامية، وأثني على عمله بصفته الممثل الخاص.

ترحب البرازيل بالبيان الرئاسي (S/PRST/2012/4) الذي اعتمد للتو.

مثلما قال الكثيرون، نحن في الواقع عند نقطة تحول في تاريخ الصومال. وفيما نقترب من نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس، بدأت تظهر الخطوط العريضة لبنية حكومية وبرلمانية جديدة. ونشعر بالتشجيع إزاء الاتفاقات التي توصلت إليها اجتماعات غاروويي، والتقدم المطرد نحو إحراز التقدم السياسي والمصالحة.

ومثلما ذكرت البرازيل خلال مؤتمر لندن، إن جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المجاورة تضعف حركة الشباب. ونحن نتوقع من السلطات الصومالية ترسيخ وجودها واستقرارها في المناطق المستردة، من خلال توفير الخدمات الأساسية والأمنية. وسيكون ذلك مهمّاً لتمكين مئات آلاف اللاجئين الموجودين في كينيا وإثيوبيا من العودة إلى وطنهم.

ونرحب بالموافقة على القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي أذن بتوسيع وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وزيادة مجموعة تدابير الدعم للبعثة. وفيما تعزز بعثة الاتحاد الأفريقي عملياتها، ينبغي أن تضاعف جهودها لحماية المدنيين من آثار الصراع وتجنب تعميق المشاكل الإنسانية في المناطق المتضررة.

ومن المفيد أيضا إفساح المجال أمام الذين يريدون أن يرفضوا التطرف والمساعدة في إعادة إعمار بلدهم الذي مزقته الحرب، من خلال المشاركة السياسية البناءة. وجعل حركة الشباب غير جذابة، لا سيما في صفوف الشباب، سيكون أسهل إذا توفرت للصوماليين الظروف الاجتماعية والاقتصادية المعززة لتحسين حياتهم.

وما فتئت الحالة الإنسانية في الصومال مصدر قلق رئيسي. فعلى الرغم من انتهاء المجاعة، لا تزال الصومال بحاجة إلى المساعدة. ومثلما يذكّرنا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإن الأزمة لم تنته بعد.

إن إحراز التقدم في الصومال مرهون بوجود التزام من جانب المؤسسات الصومالية الانتقالية بتأييد الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين أصحاب المصلحة. ونجاح الفترة الانتقالية في آب/أغسطس المقبل يعتمد على هذا الالتزام.

والبرازيل مقتنعة أيضا بأن الصومال المستقر يتطلب وضع استراتيجية شاملة تجمع بين الأمن والتنمية. وأي تقدم يتحقق على الجبهات السياسية والعسكرية والإنسانية يتعين تعزيزه من خلال تهيئة الظروف لتحقيق التنمية والقدرة على مواجهة الأزمات الأخرى لأمد بعيد.

ينبغي العمل على نحو عاجل لتلبية الحاجة إلى خلق الفرص الاقتصادية للشعب الصومالي. وحقيقة أن الصوماليين قد بدؤوا في استغلال مواردهم الطبيعية أمر يستحق الثناء. ومن الأهمية بمكان أن تُستخدم الثروة الناتجة عن ذلك في تعزيز التنمية والاستقرار والوحدة. وتشكل الإدارة السليمة للموارد عاملاً رئيسياً في تحقيق الرخاء للأجيال الحالية والمقبلة.

قدمت البرازيل مساعدات إنسانية كبيرة، من خلال المنح الغذائية والدعم المالي. وسنواصل متابعة الحالة عن كثب لكي يتسنى لنا أن نقدم المزيد من المساعدات في إطار التعاون بأفضل ما نستطيع. يستطيع الشعب الصومالي، وهو يتقدم نحو إنشاء دولة أكثر استقراراً وشمولاً، أن يواصل الركون إلى الدعم البرازيلي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد ماير – هارتنغ** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أنا أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان الدولة المنضمة، كرواتيا، والدول المرشحة للانضمام، وهي تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلدا عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما، ألبانيا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا.

أود أن أتوجه بالشكر والتهنئة للمملكة المتحدة على تنظيم مؤتمر الصومال الناجح والجيد التوقيت في لندن يوم ٢٣ شباط/فبراير. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا، على إحاطتيهما الإعلاميتين هنا اليوم.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب مجدداً عن قلق الاتحاد الأوروبي العميق إزاء الحالة في الصومال والتداعيات الإقليمية الناتجة عما يدور فيه من صراع. إن الاتحاد الأوروبي عاقد العزم على دعم الشعب الصومالي. إنه بحاجة إلى السلام، وإلى اقتصاد مزدهر ومستقبل سياسي مستقر ليستطيع العيش في أمان في ظل سيادة القانون. لا يمكن أن نضع حداً لمعاناة الصوماليين وأن نقضى على ما تفرزه تلك المعاناة من إرهاب وقرصنة خارج الحدود الصومالية إلا بتحسين الحوكمة في الصومال على هذا النحو.

لقد حدد الاتحاد الأوروبي نهجه تجاه الصومال في إطار عمله الاستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي. وهو يحول كلماته إلى أفعال من خلال مجموعة واسعة من التدخلات – في المجالات الإنسانية والإنمائية والسياسية، وبناء القدرات في المجال البحري ومكافحة القرصنة البحرية، وإعادة إرساء سيادة القانون والتنسيق من أجل مكافحة الإرهاب. ويبلغ إجمالي الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للصومال أكثر من بليون يورو.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي حققته مبادئ غاروي في تنفيذ اتفاق كمبالا وخارطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية. إننا نتطلع إلى الصوماليين ليبنوا على أساس تلك المبادئ صومالاً جديداً، بأن يضعوا دستورا جديدا، ويرسوا هيكلا سياسيا مستقرا وخاضعا للمساءلة يقبله الجميع، من خلال عملية شاملة تمثل المجتمعات الصومالية كافة. وينبغي إشراك جميع الجماعات الصومالية التي تنبذ العنف نبذاً واضحاً، وتسمح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق.

يشجع الاتحاد الأوروبي ويدعم عملية المصالحة في الصومال. وسنعمل جاهدين لمساعدة العملية في المضي قدما وفقا للمعايير والجداول الزمنية المتفق عليها، إذ لا يمكن أن يكون هناك أي تمديد للفترة الانتقالية. بيد أن حل الصراع يحدث عندما تتفق المجتمعات المحلية على العيش معا في سلام، لا حين يفرض الغرباء السلام.

ومن المطمئن أن الأشهر الأخيرة شهدت انسحاب حركة الشباب من بعض المدن الرئيسية في المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال. في الواقع، يُسهم الاتحاد الأوروبي أكثر ما يسهم في مجال الأمن.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) مؤخراً. ولا يزال الاتحاد الأوروبي من أشد مناصري بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونثني على التزام القوات التابعة للبعثة وشجاعتها. ستقترح المفوضية الأوروبية دعماً مالياً إضافياً قدره ١٠٠ مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي للمساعدة في تمويل الزيادة في القوات. سيكون ذلك إضافةً لمبلغ ٣٢٥ مليون يورو قُدِّمت حتى الآن من

خلال مرفق السلام في أفريقيا. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن البعثة، بفضل تلك الزيادة، سوف تكون قادرة على توفير الأمن خارج مقديشو. ولكن القرار القاضي بسداد تكلفة المعدات المملوكة للوحدات يشكل عبئا إضافيا على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تدفع معا أكثر من ٤٠ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. من الضروري تقاسم الأعباء على أساس أكثر مساواة. لذا فإن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى بروز جهات مانحة جديدة إضافية من أجل كفالة استدامة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي.

تشكل مساعدة الصوماليين على إنشاء قواهم الأمنية الفعالة الخاصة بهم، جنبا إلى جنب مع العملية السياسية، أفضل إستراتيجية لنا للخروج. لهذا السبب فإن الاتحاد الأوروبي يقوم بتدريب قوات الأمن الوطنية الصومالية من خلال بعثته التدريبية في أوغندا. حتى الآن، ودربت البعثة، بالتعاون مع الشركاء، ما يقرب من ٨٠٠ ١ من الجنود، والمتخصصين والمدربين وصغار القادة. ونقوم حاليا بتدريب المزيد من المدربين والضباط لتمكينهم من تولي مهام القيادة والسيطرة على القوات. وقد مول الاتحاد الأوروبي أيضا، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التدريب والرواتب لسبعة آلاف من ضباط الشرطة الصومالية.

يدعم الاتحاد الأوروبي الأمن من أجل إتاحة الحوكمة الجيدة والشاملة، وتحسين حياة الناس من خلال التنمية. ومع أن الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين للصومال حالياً، فإنه بصدد زيادة مساعداته الإنمائية، التي تبلغ الآن أكثر من ٥٠٠ مليون يورو، لدعم الحوكمة والتعليم والتنمية الاقتصادية. نحن نعمل في أي مكان يكفي فيه الأمن والحوكمة باستقرار التنمية، بما في ذلك إقليما بلاد بنط وأرض الصومال. ينبغي أن يتوسع ذلك الدعم ليشمل مناطق أكثر، حسبما تسمح به الظروف.

ويشعر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بالتشجيع لما أعلنته الأمم المتحدة من أن ظروف المجاعة في الصومال قد انتهت. ومع ذلك، ما زالت هناك مخاوف في ما يتعلق بـ ٢,٣ مليون شخص لا يزالون يعيشون في حالة متأزمة. لقد دفع وصول المجاعة في الصومال إلى أوجها الاتحادَ الأوروبي إلى مضاعفة مساعداته الإنسانية أكثر من مرتين لتصل إلى ٧٧ مليون يورو. يوفر الاتحاد الأوروبي الغذاء والرعاية الصحية والمياه ومرافق الصرف الصحي للمتضررين من جراء الأزمة. وفي سبيل مواجهة التحدي الإنساني، يركز الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على الوسائل التي تكفل أن تسترشد المساعدات الإنسانية بمبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال والنزاهة. من الضروري أن يكون هناك تمييز واضح بين الأهداف الإنسانية والأهداف السياسية والأمنية.

يضطلع الاتحاد الأوروبي أيضاً بدور مهم في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال من خلال قواته البحرية المشاركة في عملية أطلانطا. وتتمثل مهمته في ضمان حماية شحنات برنامج الغذاء العالمي، والشحن البحري المتسم بالهشاشة، بما في ذلك عمليات التسليم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي. تهدف عملية أطلانطا، التي جرى مؤخراً تمديد ولايتها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، إلى ردع أعمال القرصنة ومنعها وقمعها. ولا تزال ملاحقة القراصنة المشتبه بهم تشكل مهمة رئيسية، يتعين حلها بالتعاون الوثيق مع الشركاء المحليين والإقليميين، وضمن الهدف الموضوع على المدى الطويل لاستعادة سيادة القانون في الصومال. لقد وقع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم مع سيشيل وموريشيوس لنقل القراصنة الذين يجري اعتقالهم في إطار عملية الاتحاد الأوروبي المسماة أطلانطا، وهو يتفاوض حاليا على اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير الأخير للأمين العام عن المحاكم الصومالية المتخصصة لمكافحة القرصنة (S/2011/360).

الملكية الإقليمية مهمة. لهذا السبب يدعم الاتحاد الأوروبي استراتيجية مكافحة القرصنة في مناطق شرق وجنوب أفريقيا المحيط الهندي التي اعتمدت في موريشيوس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وسيكون من العناصر الجديدة في مشاركة الاتحاد الأوروبي في مكافحة القرصنة إرسال بعثة مدنية لبناء القدرات البحرية الإقليمية، مما سوف يعود بالنفع على البلدان المطلة على البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

في الختام، إن مفتاح حل الأزمة السياسية في الصومال يوجد بأيدي الصوماليين أنفسهم. ينوه الاتحاد الأوروبي بالمساهمات الهامة التي قدمها الاتحاد الأوروبي في الصومال تحت قيادة الممثل الخاص أوغستين ماهيغا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بنقل موظفي الأمم المتحدة إلى مقديشو. من شأن الوجود المستدام في العاصمة الصومالية أن ييسر عمل المجتمع الدولي في هذا البلد.

تشكل زيادة الاهتمام الدولي، وجوانب التحسن الأمني الأخيرة على أرض الواقع، وتوسيع بعثة الاتحاد الأفريقي، فرصة سانحة في الصومال. والآن هو الوقت المناسب لمضاعفة الجهود للوصول إلى الهدف النهائي، ألا وهو نقل المسؤوليات السياسية والأمنية إلى حكومة صومالية تتمتع بدعم محلي واسع النطاق.

ونحن نتطلع إلى أن تمارس الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قيادة حاسمة في تعزيز السلام في الصومال. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الإسهام في تحقيق هذا الهدف باتباع نهج شامل. وفي الوقت نفسه، لا بد من أن يعمل جميع أصحاب المصلحة الصوماليين، وخصوصا المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بموجب وعودهم بالتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الهائلة التي تواجههم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالفرصة للاشتراك في مناقشة اليوم الهامة وتشكر المملكة المتحدة وتشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرة بلدكم بما في ذلك من خلال مؤتمر لندن، والذي شاركت فيه أستراليا.

لقد أشار الكثيرون بالفعل اليوم إلى وجود فرصة سانحة في عام ٢٠١٢، وأستراليا تشاطرهم ذلك التفاؤل الحذر. ولكن وكما نعلم جميعا، فإنه لكي ينتقل الصومال إلى مرحلة جديدة باتجاه تحقيق السلام والاستقرار، فإن الأمر يستلزم اتخاذ جميع أصحاب المصلحة لإجراءات سريعة ومتواصلة ومنسقة.

وسيتوقف التقدم في المقام الأول على القيادة السياسية الصومالية وعلى الشعب الصومالي نفسه. وإنشاء هياكل للحكم ذات قاعدة عريضة وممثلة يشكل بوضوح خطوة أولى أساسية. ولقد أحرز المؤتمران الدستوريان التشاوريان الوطنيان الصوماليان اللذان عقدا في غاروي تقدما هاما. ونرحب على وجه الخصوص باتخاذ تدابير لضمان مشاركة المرأة في العملية السياسية. فمن المهم للغاية أن تكون العملية شاملة للجميع وأن يُترك الباب مفتوحا أمام الصوماليين لإلقاء أسلحتهم والانضمام إلى العملية. وفي ظل وجود جالية صومالية كبيرة في أستراليا، نرحب بالجهود المبذولة لضمان إشراك صوماليي الشتات.

إن التوقعات واضحة؛ فلا بد من إحراز تقدم كبير قبل آب/أغسطس. وببساطة، لا يمكن السكوت على المزيد من التشويش أو التأخير. والمجتمع الدولي له دور حاسم في تيسير العملية من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد حدد الممثل الخاص ماهيغا بوضوح معالم الطريق أمامنا في هذا الصباح، ونحن نشكره على وضوحه. ونتوقع استمرار التقدم في المؤتمر الدستوري

التشاوري الوطني المقبل الذي سيعقد في هذا الشهر، ونرحب بتركيزه المقترح على الحقوق الأساسية.

من أجل ضمان إتاحة المجال لإحراز تقدم سياسي، يجب بوضوح بذل جهد لتوطيد المكاسب الأمنية والبناء عليها وإنشاء نظام فعال لإقامة العدل ودعم سيادة القانون. ومن ثم، فإن الدعم الدولي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في هذا السياق، وللقوات الأمنية الناشئة في الصومال، هو أمر أساسي.

نرحب بالقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) الذي يوسع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي ويوفر لها المزيد من التمويل المستدام والمرن والقابل للتنبؤ. ونرحب بالتعاون الممتاز بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجال صياغة المفهوم الاستراتيجي الجديد، وكذلك بتعزيز التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونشيد بشكل خاص بحكومات أوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا لمساهماتها في بعثة الاتحاد الأفريقي، ونأمل أن تتمكن البعثة من الوصول سريعا إلى قوامها الجديد المأذون به. ويسر أستراليا أنها قدمت بعض المساهمات العملية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والدعم التقني ومبلغ آخر قدره مليونا دولار في الشهر الماضي. وسنقدم مساهمة إضافية قريبا.

إن القرصنة، شأنها في ذلك شأن الإرهاب، ليست مجرد عرض لعدم الاستقرار في الصومال، ولكنها من أحد أسبابه أيضا. وستواصل القوات الأسترالية مشاركتها النشطة في ائتلاف مكافحة القرصنة. وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٢، خلال بضعة شهور فقط، سنستضيف مؤتمرا لمكافحة القرصنة في بيرث، وهي مدينة مطلة على المحيط الهندي، للنظر في سبل مساعدة البلدان المتضررة على معالجة الدوافع الكامنة والأسباب الجذرية. وسيستفيد المؤتمر من الدروس المستخلصة من جهود مكافحة القرصنة في جنوب شرق آسيا وسيركز أيضا على تحديات القرصنة الناشئة في خليج غينيا.

من الواضح أن إنهاء الإفلات من العقاب هو أحد العناصر الحيوية في مجال مكافحة القرصنة. ونحن نرحب بمبادرة إنشاء المركز الإقليمي للملاحقة القضائية وتنسيق أعمال المخابرات لمكافحة القرصنة في سيشيل، والذي سنتعاون معه بشكل وثيق. كما نرحب بالتزام تنزانيا وسيشيل وموريشيوس بقبول محاكمة من يشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة.

والتصدي للقرصنة يتطلب التركيز على كل من البحر والبر. ونحن نعلم جميعا أن التنمية المستدامة في المجتمعات الساحلية أمر بالغ الأهمية لتقليل إغراء القرصنة. ويجب علينا أن نجد السبل لتحقيق فعالية إدارة مصائد الأسماك، وهو أمر يتعين أن يكون محور تركيز خاص لنا في مؤتمر اسطنبول.

لقد تعهدت أستراليا بتقديم أكثر من ٦٠ مليون دولار إلى الصومال منذ آذار/مارس ٢٠١١ في إطار استجابة أوسع نطاقا بقيمة ١٥٠ مليون دولار لمنطقة القرن الأفريقي. وهذه المساعدة ليست لتلبية الاحتياجات الأساسية فحسب، ولكن يجري توجيهها بصورة متزايدة نحو بناء القدرة على التكيف في الأجل الطويل، وهو ما يمثل مفتاح المستقبل. وبينما ينتقل التركيز من الدعم الإنساني إلى المساعدة الإنمائية الطويلة المدى، نرحب بإنشاء صندوق محلي للاستقرار. وقد وصف مؤتمر لندن عن حق قدرة الصومال على إدارة الإيرادات وتدفقات المعونة بأنها أمر حيوي لضمان استدامة المساعدة الدولية. وسيتعين على المجلس المشترك للإدارة المالية أن يركز سريعا على تعزيز المؤسسات العامة الصومالية للإدارة المالية.

ختاما، وكما ذكرنا الممثل الدائم للصومال قبل بضع دقائق، فقد عُقد العديد من المؤتمرات بشأن الصومال على مدار السنوات العشرين الماضية، والآثار المترتبة على فشل تلك المؤتمرات واضحة. ويجب على المجتمع الدولي عدم السماح بتبدد التقدم المؤقت المحرز في الشهور الأخيرة. ونحن نتطلع إلى مؤتمر اسطنبول المقبل في حزيران/يونيه، وخصوصا تركيزه على الآفاق الاقتصادية الطويلة الأجل. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، ولكن يجب علينا فعلا أن نضمن أن يصبح عام ٢٠١٢ ما نقول جميعا إنه ينبغي أن يكون عليه – ليس مجرد فرصة سانحة، ولكن نقطة تحول حقيقية في تاريخ الصومال. وأستراليا لا تزال ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء لتحقيق هذه الغاية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين على قائمتي. وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.